المملكة المغربية

وزارة الإقتصاد و المالية
مديرية الدراسات والتوقعات المالية

الحكامة، الجودة المؤسساتية والتنمية الاقتصادية :
ما هي الدروس التي استخلصها المغرب؟

DEPF Etudes

أبريل 2018

www.finances.gov.ma/depf/depf.htm

فريق العمل:
أحلام الرحمانى
مونية بطاح

" لا يمكن لأحد أن ينكر التطور الديمقراطي لبلدنا، والذي يجسده بشكل خاص دستور 2011، ونظام حقوق الإنسان والحريات الذي يتمتع به، وانطلاقة ورش الجهوية المتقدمة. ومع ذلك، فإن الأثر الملموس لهذه الإصلاحات وغيرها يتوقف على تنزيلها وتعبئة النخب المؤهلة لضمان تنفيذها ".

صاحب الجلالة الملك محمد السادس،

خطاب العرش يوم 30 يوليوز 2014

ملخص

تعد الحكامة المؤسساتية من المرتكزات الحتمية للتنمية الاقتصادية. فقد أبرزت العديد من الدراسات التحليلية النظرية والتجريبية بوضوح أن جودة الحكامة المؤسساتية تعتبر من العوامل الرئيسية التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام والشامل. وهذا ما أكدته بعض التجارب الدولية ذات الصلة بهذا المجال.

وتندرج هذه الدراسة في هذه الرؤية، إذ ترتكز على نماذج الاقتصاد القياسي عن طريق مقارنة عينة من 94 دولة، من بينها المغرب، من أجل تسليط الضوء على العلاقة بين الجودة المؤسساتية والأداء الاقتصادي. حيث تم تقسيم بلدان العينة إلى ثلاث مجموعات، وفقا لمستوى الدخل (مرتفع، متوسط، منخفض) بغية الكشف عن التأثير المتباين للحكامة على أدائها الاقتصادي، مع تحديد آليات هذه الحكامة.

وهكذا، فقد أظهرت التحاليل التي تم القيام بها في إطار هذه الدراسة بشكل جلي أن بناء مؤسسات قوية وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة يشكلان معيارين أساسيين لتعزيز التنمية الاقتصادية لبلد ما على نحو مستدام. وبالإضافة إلى الربح الاقتصادي الصافي الذي ينتج عن ذلك، فإن الرفع من جودة الحكامة المؤسساتية يؤدي إلى تأثيرات أخرى أكبر بكثير من خلال المساهمة في إعادة نسج الروابط الاجتماعية وتعزيز الثقة في بعدها المزدوج : بين الأشخاص و المؤسسات. حيث يشكل هذان العاملان رافعتين أساسيتين لتعزيز مقومات العيش المتناغم معًا.

وفي السياق المغربي، فقد سمحت الإصلاحات المتعددة الأبعاد التي قادتها المملكة خلال العقدين الأخيرين، مدفوعة بالإصلاح الدستوري لعام 2011، بتسجيل تقدم كبير في هذا المجال، مما جعل منها نموذجًا إقليميا. غير أن هذه التطورات المشجعة لا ينبغي أن تحجب عن الأنظار عددا من التحديات الهامة التي ينبغي على المغرب رفعها من أجل تعبئة إمكانات تنميته المؤسساتية بالكامل. إذ ينبغي القيام بتدابير قوية، لا سيما فيما يتعلق بتعميم تأهيل الإدارة العمومية، والتنسيق الوثيق بين الأطراف الفاعلة، وبتحسين شفافية المعلومات المتعلقة بجودة السلع والخدمات، وكذا تشجيع الابتكار وتعزيز أمن المعاملات والعقود.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحديات قد تم إبرازها في التقارير التي أعدتها بعض المؤسسات الدولية والوطنية (البنك الدولي، و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ...). حيث أن رفع هذه التحديات سيمكن من توسيع التطلعات التنموية للمغرب وسيسمح له بتبوء مكانة مواتية بين الأمم.

ينبغي على الأقل اعتماد خمس رافعات تنموية ذات أولوية لتحقيق قفزة نوعية للتطور المؤسساتي بالمغرب وتحسين أدائه الاقتصادي والاجتماعي، وهي :

- إتمام بناء رأس المال المؤسساتي والارتقاء به، مع إيلاء اهتمام خاص للهيئات المسؤولة عن التنظيم الاقتصادي والهيئات المهتمة بالوساطة الاجتماعية.
- تسريع عملية تراكم رأس المال البشري، من خلال اعتماد جيل جديد من الإصلاحات تهم مختلف مكونات منظومة التعليم والتكوين، وترتكز أساسا على قابلية التشغيل والتقيد بمبادئ المساواة بين الجنسين وتحسين جودة الصحة.
- تعزيز تناسق البرامج العمومية وإخضاعها بشكل منتظم لآليات للتتبع والتقييم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.
- تشجيع اعتماد سياسات عمومية على المستوى الترابي للسماح للجهات بالتخطيط لتنميتها بشكل أفضل، وإضفاء قيمة على مكامن قوتها، والإسهام في نهاية المطاف في تعزيز الثروة الوطنية وتنويع مصادرها.

- إرساء النظام الإنتاجي الوطني على استراتيجية تحديث تنافسية متجددة، مع العمل على خلق منظومة ابتكار مواتية ومرتبطة بأولويات الاستراتيجية الوطنية للتنمية.

الفهرس

مقدمة

1. التقييم التجريبي للعلاقة بين الحكامة و التنمية الاقتصادية

1.1 اختيار المتغيرات

1.1 2.1 تأكيد العلاقة السببية بين التنمية الاقتصادية و الحكامة

1.2 3.1 التأثير الهام للحكامة على التنمية الاقتصادية

2. عوامل الحكامة المطلوبة من أجل تنمية اقتصادية مستدامة

1.2 تحليل مقارن لعوامل الحكامة حسب مستوى التنمية

2.2 تحليل ديناميكي مقارن لخصائص المؤسسات العمومية والخاصة

.2.2 3.2 التحليل المعمق لمؤشرات الحكامة (قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية IPD 2016)

3. الملامح المؤسساتية للمغرب: الموقع و الدروس المستخلصة

1.3 الملامح المؤسساتية للمغرب

2.3 إصلاحات تحسين الجودة المؤسساتية في المغرب

3.3 تجارب دولية بخصوص الحكامة الجيدة

1.3.3 كوريا الجنوبية: أفضل الممارسات بخصوص التنمية الاقتصادية و المؤسساتية

2.3.3 ليتوانيا: استقرار وشفافية البيئة المؤسساتية

3.3.3 الشيلي: نموذج للاستقرار الاقتصادي والسياسي في أمريكا اللاتينية

4.3 مـــا هـــي الـــدروس التـــي استخلصـــها المغـــرب؟

المراجع

قائمة الرسومات البيانية

الرسم البياني 1 : إسقاط البلدان على مستوى النقاط المحصل عليها بخصوص الوظائف المقارنة

الرسم البياني 2: مواقع البلدان وفقا لمؤشرات الحكامة العمومية والخاصة

الرسم البياني 3: إسقاط البلدان على المحورين الأولين لتحليل المكونات الرئيسية المتشكلة من مؤشرات قاعدة بيانات الخصائص المؤسساتية لسنة 2016

الرسم البياني 4: تحسن المؤشرات المؤسساتية في كوريا الجنوبية و المغرب بين 2009-2016 (بالنقاط) مرتبة حسب الأهمية

الرسم البياني 5: تحسن المؤشرات المؤسساتية للبيتوانيا والمغرب بين 2009- 2016 (بالنقاط)، مرتبة حسب الأهمية

الرسم البياني 6: تقدم المؤشرات المؤسساتية للشيلي والمغرب بين 2009- 2016 (بالنقاط)، مرتبة حسب الأهمية

قائمة الجداول

الجدول 1: نتيجة اختبار غرانجر Granger

الجدول 2: مصفوفة البنية

مقدمة

إن الدور المركزي للمؤسسات في التنمية الاقتصادية هو اليوم واقع معترف به بشكل عام. فقد أظهرت العديد من الأعمال التحليلية النظرية والتجريبية بوضوح أن جودة الحكامة المؤسساتية، المكون الأساسي في رأس المال غير المادي للأمم، تعد من العوامل الهامة التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

وفي الواقع، تدعم العديد من الدراسات فكرة أن الاختلافات في أنماط النمو وديناميات تطور الاقتصادات تُعزى بشكل كبير إلى جودة المؤسسات القائمة. وهكذا فإن **إقلاع عملية التسريع واللحاق الاقتصادي تتطلب وضع إطار مؤسساتي يأخذ بعين الاعتبار قيم المجتمع و قواعد السلوك الظاهر والخفي لتشجيع سلوك اقتصادي ملائم(RODRIK، SUBRAMANIAN و TREBBI، 2002)** . ووفقا لهذه الدراسات، فإن الموقع الجغرافي والانفتاح التجاري والموارد الطبيعية لا تفضي بالضرورة إلى مستوى دخل متشابه ، حيث ترجع هذه الفوارق بالأساس إلى الاختلافات المؤسساتية.

وهذا ما تؤكده بعض التجارب الدولية ذات الصلة، حيث استطاعت بعض البلدان، التي كان مستوى الدخل الفردي فيها منخفضاً في الستينات، أن تطلق عملية تسريع اقتصادي أدت إلى الرفع التدريجي لمستوى العيش ليتناسب مع معايير البلدان ذات الدخل المرتفع، وذلك بفضل بناء مؤسسات حديثة وفعالة.

وقد اعتمد المغرب مجموعة من الإصلاحات وجعل مسألة تعزيز الحكامة المؤسساتية في قلب مشروعه التنموي. فقد كرس الإصلاح الدستوري لسنة 2011 خيارات البلاد التي لا رجعة فيها والتي تهم بناء مؤسسات ديمقراطية و فعالة قادرة على ضمان تفعيل المشروع المجتمعي للمملكة. و بهذا الخصوص، أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه الموجه بمناسبة عيد العرش في 30 يوليوز 2014 : **" لا يمكن لأحد أن ينكر التطور الديمقراطي لبلدنا، والذي يجسده بشكل خاص دستور 2011، ونظام حقوق الإنسان والحريات الذي يتمتع به، وانطلاقة ورش الجهوية المتقدمة. ومع ذلك، فإن الأثر الملموس لهذه الإصلاحات وغيرها يتوقف على تنزيلها وتعبئة النخب المؤهلة لضمان تنفيذها."**...

وإذا كانت الجهود التي يبذلها المغرب في العديد من المجالات جديرة بالثناء و الاحترام، فإن الطريق التي قطعها تبقى دون طموحات البلد و إمكانياته. لذلك، ينبغي إعطاء زخم قوي لعمل الفاعلين المؤسساتيين، وخاصة الإدارة العمومية، بهدف الرفع من جودة التسيير بشكل كبير و جعلها في نهاية المطاف حافزا حقيقيا للتنمية التي انخرط فيها المغرب.

و تعكس الحقائق المثيرة للقلق التي كشف عنها خطاب العرش لسنة 2017 ضرورة العمل بقوة لتقديم إجابات جوهرية لهذه القضية الشائكة: " ... إن برامج التنمية البشرية والترابية، التي لها تأثير مباشر على تحسين ظروف عيش المواطنين، لا تشرفنا، وتبقى دون طموحنا. وذلك راجع بالأساس، في الكثير من الميادين، إلى ضعف العمل المشترك، وغياب البعد الوطني والاستراتيجي والتنافر بدل التناسق والالتقائية، والتبخيس والتماطل، بدل المبادرة والعمل الملموس. إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين ... " مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش 29 يوليوز 2017.

و لمعالجة هذه الإشكالية البنيوية، ارتأت إدارة الدراسات والتوقعات المالية أنه من الملائم إجراء دراسة معمقة حول مسألة جودة المؤسسات و تأثيرها على التنمية الاقتصادية. و تأتي هذه الدراسة في وقت شرع فيه المغرب في التفكير في مستقبل نموذجه التنموي. إن حكامة المؤسسات هي بحق، من بين الركائز الرئيسية لإعادة تأهيل هذا النموذج و جعله يتماشى مع تطلعات المغرب، و من الناحية الشكلية ترتكز هذه الدراسة على ثلاثة أجزاء:

- الجزء الأول : يهدف إلى تسليط الضوء على تأثير الحكامة على التنمية الاقتصادية من خلال تقدير اقتصادي قياسي يغطي عينة من 94 دولة موزعة حسب الدخل، خلال الفترة 2002-2016.

- الجزء الثاني : يقدم المتغيرات المؤسساتية التي تميز مجموعات مختلفة من البلدان وفقا لمستوى تنميتها من خلال تحليل العوامل الإقصائية. كما يضم إعداد تحليلات تحاليل تجريبية (تحليل العناصر الأساسية) على أساس نسخ أعوام 2009، 2012 و 2016 " لقاعدة بيانات الملامح المؤسساتية" (IPD) مما يسمح بدراسة دينامية مميزات المؤسسات العامة و الخاصة من جهة، وبإلقاء الضوء على المؤشرات المؤسساتية الأكثر أهمية (قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية المصنفة لعام 2016) كأساس للحكامة الجيدة.
- الجزء الثالث : خصص هذا الجزء من الدراسة لتحليل الوضع المؤسساتي للمغرب و موقعه بالنسبة للعينة المختارة. و على مستوى هذا الجزء، لا بد من إصدار بعض التوصيات التي من شأنها أن تعطي دفعة للحكامة المؤسساتية في السياق المغربي و المستوحاة من التجارب الأجنبية الناجحة، مع مراعاة الاستنتاجات الصادرة عن بعض الأعمال التحليلية التي أجريت في نفس الموضوع (صندوق النقد الدولي[1]، البنك الدولي[2]، ...).

4. التقييم التجريبي للعلاقة بين الحكامة و التنمية الاقتصادية

الهدف من هذا القسم هو تسليط الضوء على العلاقة بين الحكامة و مستوى التنمية، من خلال فهم الفجوة بين مستويات الدخل الموجودة بين البلدان التي تتشابه من حيث المؤهلات الاقتصادية و الجغرافية ، ولكنها تتباين من حيث الدينامية المؤسساتية.

و لهذا الغرض، تم استخدام نماذج اقتصادية قياسية تضم عينة من 94 دولة، حيث تم تصنيف دول العينة حسب ثلاث مستويات من الدخل (دخل عالي، متوسط و منخفض) من أجل الكشف عن التأثير المتباين للحكامة و آليات تفعيلها على مختلف مجموعات البلدان.

و تستند هذه النماذج على مقاربة اقتصادية قياسية لقاعدة بيانات لمجموعة دينامية تمتد من سنة 2002 إلى سنة 2016، حيث تم إجراء التقديرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية أو نموذج التأثيرات الخاصة أو طريقة اللحظات المعممة (GMM) في حالة وجود علاقة سببية بين الحكامة وتحسين مستوى التنمية . فهذه الطريقة الأخيرة تسمح 1) بتحليل السلوك الدينامي للمتغيرات وتباين البلدان، (2) بإقصاء التأثيرات الخاصة بالبلدان وتوحيد المتغيرات التوضيحية حسب قيمتها، حسب المستوى، المتأخرة بفترة أو أكثر و (3) بحل مشاكل تحيز التزامن، والسببية العكسية، والمتغيرات التي تم إغفالها.

المؤطر 1 : الحكامة : مفاهيم و مؤشرات القياس

وفقا للبنك الدولي : " الحكامة هي فن إدارة الشؤون العمومية لتحقيق الرفاهية الفردية و الجماعية و كذا التنمية المستدامة للمجموعات الوطنية "، فيما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحكامة على أنها " استخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة على تسيير موارد مجتمع ما من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية ". و تستخدم مؤسسات الإقراض الدولية مفهوم الحكامة للإشارة إلى المؤسسات و الممارسات و المعايير السياسية الضرورية للنمو و التنمية الاقتصادية للبلدان المقترضة. و حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن الحكامة هي وجود السلطة الإدارية (تنفيذ السياسات) و السلطة السياسية (صياغة السياسات) و السلطة الاقتصادية (اتخاذ القرارات الاقتصادية).

و قد تم استخلاص مؤشرات قياس الحكامة المستخدمة في هذه الدراسة من قواعد البيانات التالية :

- قاعدة بيانات " المؤشرات الدولية للحكامة (WGI) " التي أعدها البنك الدولي والتي تتألف من ستة مؤشرات مجمعة : الاستقرار السياسي وغياب العنف، مكافحة الفساد، الصوت و المسؤولية، سيادة القانون و جودة التنظيم.

[1] خاصة أعمال د. رودريك، أ. D . RODRI K, A . SUBRAMANIAN (2002) et al et J.D . SA CHS (2003)

[2] الدراسة التي أجراها د. دولار، أ ,D . DOLL AR. A . KRAAY(2003)

- "قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية (IPD) " التي تقترح قياس الملامح المؤسساتية للدول من خلال مؤشرات مركبة منبثقة عن دراسات استقصائية. وتصنف هذه المؤشرات حسب الوظيفة المؤسساتية (9 وظائف) و حسب القطاع (4 قطاعات). ويغطي الإصدار الأخير لقاعدة بيانات الملامح المؤسساتية (IPD) المنجز سنة 2016 ما مجموعه 144 دولة و 320 متغيرا أساسيا يهم الملامح المؤسساتية التي تم تجميعها للحصول على 127 مؤشرا (من ثلاثة أرقام).

1.1 اختيار المتغيرات

لتسليط الضوء على الصلة بين الحكامة و التنمية الاقتصادية، تم إجراء سلسلة من التحاليل الاقتصادية القياسية للانحدار في بيانات العينة[3]. حيث اعتبرت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي الفردي كمتغير تابع متساو مع القدرة الشرائية، فيما اعتبرت الحكامة[4] كمتغير مستقل، بالإضافة إلى متغيرات اقتصادية أخرى (تسمى متغيرات الضبط).

تتألف العينة التي شملتها الدراسة من 94 دولة من بينها : 13 دولة من شرق آسيا و المحيط الهادي، 26 دولة من أوربا و آسيا الوسطى، 17 دولة من أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي، 9 دول من الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، بلدان من أمريكا الشمالية، 3 بلدان من جنوب آسيا و 24 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء.

تم استخراج متغيرات الحكامة من قاعدة بيانات البنك الدولي **"المؤشرات الدولية للحكامة "** (WGI) . و مع ذلك، فإن تعدد الأبعاد لا يجعل من الممكن فهم التفاعلات بين هذه المؤشرات، و يجعل المقارنات الزمنية و المعايرة صعبة، و في إطار هذا العمل، تم التعامل مع الحكامة بواسطة **المؤشر التركيبي للحكامة**[5] (ICG) تم الحصول عليه من خلال **تحليل المكونات الرئيسية** (ACP) على أساس **المؤشرات الدولية للحكامة**. وهنا يتعلق الأمر بالمحور الأول للعوامل الذي يمثل ما يقارب % 87 من إجمالي المعلومات.

أما متغيرات المراقبة الواردة في المعادلات فتتعلق بمعدل الاستثمار، تراكم رأس المال المادي، النفقات العمومية، التوازن المالي، معدل الانفتاح، الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، النمو السكاني، و الارتفاع (المسافة من خط الاستواء). وقد تم استخراج متغيرات المراقبة هاته من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي ومن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

2.1 تأكيد العلاقة السببية بين التنمية الاقتصادية و الحكامة

يؤكد اختبار غرانجر Granger وجود[6] علاقة سببية متزامنة بين المتغيرين المتعلقين بالتنمية الاقتصادية و الحكامة في كل بلدان العينة (94 دولة). وفي الواقع، فإن الاحتمالية المرتبطة باختبار انعدام السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الفردي و المؤشر المركب للحكامة و العكس، باستعمال الخوارزميات، تبقى أقل من عتبة % 5 مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وغياب علاقة السببية حسب مفهوم غرانجرGranger والقبول بالفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين المتغيرين اللذين تمت دراستهما.

و هكذا، فإن الحكامة الجيدة تسمح بالحصول على أداء اقتصادي جيد. كما أن وجود بيئة اقتصادية موثوقة يخلق الظروف المناسبة لتطبيق حكامة جيدة. وعليه، فإن النتائج التي تم الحصول عليها تشكل أيضا شرطا أساسيا لتقدير المعادلات الاقتصادية القياسية و للتأكد من صحة الطريقة المختارة.

---

[3] يتيح هذا الاختبار مراعاة التباين ، بعبارة أخرى ، المتغيرات الخاصة بكل بلد.
[4] انظر تفاصيل قياس مؤشرات الحكامة بالملحق 1.
[5] انظر الملحق 2 لترتيب بلدان العينة وفقا للمؤشر المركب للحكامة.
[6] رفض فرضية العدم :غياب العلاقة السببية حسب غرانجر.

الجدول 1 : نتائج اختبار غرانجر[7] Granger

نظرية العدم	Z-Bar Tilde	P-Value
الحكامة لاتؤدي إلى التنمية الاقتصادية	2,65	0,008
التنمية الاقتصادية لاتؤدي إلى الحكامة	9,08	0,000

3.1 التأثير الهام للحكامة على التنمية الاقتصادية

أظهرت نتائج مختلف تقديرات الاقتصاد القياسي وجود صلة تجريبية إيجابية وهامة بين الحكامة والتنمية الاقتصادية بالنسبة للمجموعات الثلاث . وهكذا فإن النتائج التي تم الحصول عليها، بعد تصحيح التحيز الداخلي بواسطة الطريقة العامة للحظاتGMM ، بالنسبة لجميع البلدان في العينة المختارة تؤكد أن الحكامة هي المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، فإن تحسن الحكامة بنسبة ٪1 تصاحبها زيادة الدخل الفردي ب 1.13 نقطة. وتتوافق هذه النتائج مع تلك التي خلصت إليها أعمال د. كوفمان D. Kaufmann ، أ. كراي A. Kraay و م. ماستروزي M. Mastruzzy .

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الحكامة على التنمية الاقتصادية يختلف حسب مستوى دخل الفردي في كل بلد. إلا أن هذا التأثير محدود نسبيا بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض (0.12) مقارنة بالبلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع (0.18)[8].

هذه النتائج تؤكد الدور الحاسم للحكامة في تحسين مستوى تنمية الدول. ونتيجة لذلك، فإن الاختلافات في الأداء الاقتصادي على المستوى العالمي لا تعزى فقط إلى التراكم الكمي لعوامل الإنتاج، بل أيضا إلى جودة الحكامة والمؤسسات التي تؤطر استخدام عوامل الإنتاج وتنظم طريقة عمل الأسواق. وهذا يدفعنا إلى التساؤل، في الجزء الموالي، عن أبعاد المؤسسات العمومية أو الخاصة التي تميز البلدان حسب مستوى تنميتها.

2. عوامل الحكامة المطلوبة من أجل تنمية اقتصادية مستدامة

الغرض من هذا الجزء هو تحديد المتغيرات المؤسساتية التي تشكل رافعات رئيسية لصالح التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة من خلال تحليل تمييزي للعوامل (Analayse Factorielle Discriminante)مطبق على قاعدة البيانات "قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية (IPD 2016) "

1.2 تحليل مقارن لعوامل الحكامة حسب مستوى التنمية

من أجل تحليل مقارن لعوامل الحكامة، تم تحديد وظيفتين تمييزيتين(الرسم البياني 1) حيث أكدت الاختبارات الإحصائية المتعلقة بتحليل عوامل التمييز أهمية النتائج التي تم الحصول عليها[9].
إذ يعتمد تحديد المتغيرات التي تحدد الوظيفتين التمييزيتين على تحليل مصفوفة البنية، والتي تظهر معاملات الترابط بين المتغيرات المؤسساتية التي تم تحليلها وهاتين الوظيفتين التمييزيتين. وبالتالي، ترتبط الوظيفة الأولى ارتباطًا قويًا بالمؤشرات المتعلقة بتغطية الخدمات العمومية لكل التراب الوطني، وبمستوى الفساد، وبأهمية العمل غير المهيكل، وبتوحيد المعلومات حول جودة السلع والخدمات، وبفعالية إدارة الضرائب، بينما ترتبط الوظيفة الثانية بمؤشر "الشعور القومي" .

[7] أسفرت نتائج هذا الاختبار عن نتائج متباينة بالنسبة للبلدان الموزعة حسب فئات الدخل.

[8] انظر تفاصيل تقديرات الاقتصاد القياسي المبينة بالملحق 3.

[9] في الواقع ، تظهر إحصائيات اختبار بوكس Box مستوى عاليًا ، ويؤول الاحتمال المتعلق باختبار فيشر Fisher إلى صفر. إضافة إلى ذلك، فإن القيمة المنخفضة للامدا ويلكس Lambda de Wilks وأهميتها التي تؤول إلى صفر تعكس مدى ملاءمة النموذج.

الجدول 2 : مصفوفة البنية [10]

المتغيرات المؤسساتية	الوظائف	
	1	**2**
A905 : تغطية الخدمات العمومية لكل التراب الوطني	***0.70**	**0,20**
A 302: مستوى الرشوى	***0,68**	**- 0.26**
D 402: أهمية العمل غير المهيكل	***0,56**	**- 0.41**
B 601: توحيد المعلومات حول جودة السلع والخدمات	***0.51**	**0.43**
A 303: فعالية إدارة الضرائب	***0.33**	**0.02**
A900v: الشعور القومي	**0.13**	***0.63**

* ارتباط مطلق أكبر بين كل متغير والوظيفة المقارنة.

فيما يتعلق بالمتغير " تغطية الخدمات العمومية لكل التراب الوطني"، فإن قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية IPD تمنح نقطة عالية للدول التي تغطي الخدمات العمومية مجموع ترابها، بما في ذلك المدارس العمومية والخدمات الصحية الأساسية وشبكات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والشبكات الكهربائية والبنية التحتية للنقل ومعالجة النفايات الصلبة
.
أما "مستوى الفساد" فإنه يعكس مستوى الفساد "الصغير" بين المواطنين والإدارات ومستوى "الفساد السياسي" (شراء الأصوات، تمويل الحملات الانتخابية بشكل غير قانوني، الرشاوى...) ومستوى الفساد بين السلطات العمومية والشركات المحلية ومستوى الفساد بين السلطات العمومية و الشركات الأجنبية.

ويعطي مؤشر "أهمية العمل غير المهيكل" نقطة عالية للبلدان التي تبذل جهودا للقضاء على العمل غير المهيكل في المناطق الحضرية والقروية.فيما يمنح متغير "توحيد المعلومات حول جودة السلع والخدمات" معلومات عن وضع نظام للمعايير الوطنية أو الدولية (ISO، Codex ...).

أما مؤشر "فعالية إدارة الضرائب" فإنه يقيس درجة فعالية إدارة الضرائب في تحصيل الضريبة على الشركات (IS) في القطاعات الاقتصادية غير المعفاة والضريبة على الدخل (IR) بالنسبة للأسر التي تتوفر على دخل مهيكل (باستثناء تدابير إعفاء الأسر ذات الدخل المحدود) على صعيد كل التراب الوطني (باستثناء التدابير القانونية المتعلقة بإعفاء أجزاء من التراب الوطني لأسباب محددة). و يشمل هذا المتغير أيضًا قدرة الإدارة على محاربة الاحتيال والتهرب الضريبي. في حين يعكس مؤشر "الشعور القومي" درجة تعلق المواطنين ببلدهم، وضمنيا مستوى ثقتهم بآفاقه وتطلعاته.

ويبين الرسم البياني التالي إسقاط هذه البلدان اعتمادا على الوظائف التمييزية.

[10] يتم ترتيب الارتباطات البينية المشتركة بين متغيرات التمييز والمتغيرات الوظيفية القياسية الموحدة حسب الحجم المطلق للارتباطات داخل الوظيفة المعنية.

الرسم البياني 1 : إسقاط البلدان على مستوى النقاط المحصل عليها بخصوص الوظائف التمييزية

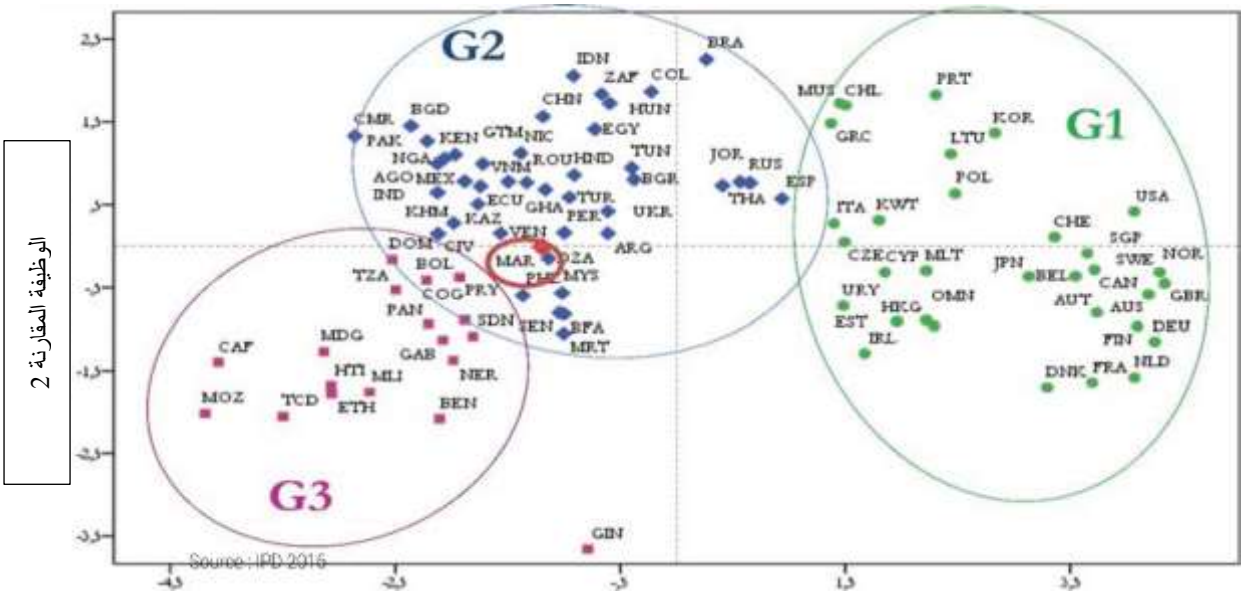

يستنتج من هذا الرسم البياني أن المجموعة الأولى من البلدان ذات الدخل المرتفع (G1) حصلت على نقاط عالية بخصوص مؤشرات الحكامة الجيدة التي تشكل الوظيفتين التمييزيتين. وتتكون هذه المجموعة أساسا من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا وسنغافورة واليابان وكوريا الجنوبية والشيلي. كما تضم هذه المجموعة أيضًا بعض دول الخليج، لاسيما الكويت وعمان.

- فيما تتكون المجموعة الثانية (G2) من دول متوسطة الدخل مثل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (كالمغرب وتونس)،وبعض الدول الأوروبية (رومانيا، هنغاريا، تركيا، بلغاريا، روسيا ...)،ودول أمريكا اللاتينية (المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، فنزويلا، الإكوادور ...)، وآسيا (الصين، الفلبين، باكستان، كازاخستان ...) وتتميز هذه المجموعة بنقاط متوسطة بخصوص الوظيفتين التمييزيتين. وتجدر الإشارة إلى أن بعض بلدان هذه المجموعة، بما في ذلك الصين واندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا لديها نقاط عالية بخصوص الوظيفة التمييزية الثانية بفضل وجود شعور قوي بالانتماء القومي.
- أما المجموعة الثالثة (G3) فتتكون من البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وقد حصلت هذه المجموعة على نقاط ضعيفة بخصوص المتغيرات التي تميز الوظيفتين ، وتتكون من بلدان مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، ومالي، وتشاد، والبنين.

2.2 تحليل ديناميكي مقارن لخصائص المؤسسات العمومية والخاصة

يحلل هذا القسم دينامية العلاقة بين خصائص مؤسسات الحكامة العمومية والخاصة، انطلاقا من نسخ قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية IPD لسنوات 2009 و 2012 و 2016.

وفي هذا الصدد، فقد تم اعتماد **تحليل المكونات الأساسية** (ACP) لاكتشاف البيانات لأنه يسمح بتلخيص المعلومات المتعلقة ببلدان العينة وفقاً لمحورَيْن يعكسان أهم خصائص المؤسسات العمومية والخاصة . وبالتالي، فقد تم إجراء تحليلين للمكونات الأساسية لكل من السنوات الثلاث التي تم تحليلها: يتعلق أحدهما بمؤشرات الحكامة العمومية والآخر بمؤشرات الحكامة الخاصة، وذلك من أجل تحليل التقاطع بين محاور العوامل السائدة المحصل عليها انطلاقا من هذه التحاليل.

ولاختبار العلاقة بين مؤشرات الحكامة العمومية والحكامة الخاصة، فقد تم إسقاط العينة على مستوى يجمع بين المحور الأول لعوامل مؤشرات الحكامة العامة على المحور الأفقي و المحور الأول لعوامل مؤشرات الحكامة الخاصة[11] على المحور الرأسي، (انظر الرسم البياني 2a و 2b و 2c). و بشكل عام، تظهر النتائج المحصلة وجود علاقة قوية وإيجابية بين مؤسسات الحكامة العمومية ومؤسسات الحكامة الخاصة [12] .

وهكذا، يبين الرسم البياني أن بلدان المجموعة (G1) تتركز فوق خط التراجع (انظر الرسم البياني 2a)، حيث تشكل هذه البلدان مرجعا للحكامة الجيدة والتنمية الاقتصادية المتقدمة، ولا سيما كندا(CAN) ، والولايات المتحدة الأمريكية (USA) ودول أوروبا الوسطى والشرقية (PECO)، وتجمع بين مستويات عالية من الحكامة الصغرى (الحكامة الخاصة) والحكامة الكبرى (الحكامة العمومية). إذ يتم تحديد هذان الجانبان من جوانب الحكامة العمومية من خلال الأداء الجيد للإدارات العمومية، والقدرة على اتخاذ القرار والتنسيق بين مكونات الدولة وأمن المعاملات والعقود العمومية وصفقات السلع والخدمات وكذا التماسك الاجتماعي و الحركية الاجتماعية على مستوى سوق العمل.

وفي مركز الرسم البياني نفسه، تبرز مجموعتان من البلدان: المجموعة الوسطى العليا (G2) التي تجمع البلدان التي نجحت في تقوية نظام الحكامة العمومية والخاصة والتي هي في طور الانتقال إلى المجموعة المرجعية (G1) . وتضم هذه المجموعة أساسا بعض دول أوروبا (اليونان وقبرص)،وآسيا (سنغافورة، وكوريا الجنوبية، والهند) ودول **الميركوسور**، أي السوق المشتركة الجنوبية (البرازيل، وكولومبيا، والأرجنتين) وإفريقيا جنوب الصحراء (أفريقيا الجنوبية وغانا).

والمجموعة الوسطى الدنيا (G3) التي تتكون من بلدان انخرطت في عملية التسريع الاقتصادي والمؤسساتي، ولا سيما بعض بلدان أوروبا (رومانيا وروسيا) وأمريكا اللاتينية (المكسيك وكوبا) وآسيا (إندونيسيا وتايلاند وباكستان وفيتنام)، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المغرب وتونس ومصر والكويت وسلطنة عمان ...) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (البنين وبوركينا فاسو وبوتسوانا وكينيا والسنغال وتنزانيا...). حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة آسيا بمثابة أرض خصبة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والتي شرعت في تطبيق حزمة من الإصلاحات، والبرامج التحفيزية والتدابير لتحسين بيئتها الاقتصادية والمؤسساتية.

فيما نجد المجموعة الرابعة (G4) أسفل خط التراجع، والتي تتكون من بلدان ذات مستويات منخفضة للحكامة العمومية والخاصة، تنتمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر والسودان وموريتانيا ...) وآسيا (بنغلاديش وأوزبكستان) وأفريقيا جنوب الصحراء (أنغولا والكونغو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى...). إذ يمكن تفسير نقاط الضعف التي أظهرتها هذه المجموعة من البلدان فيما يتعلق بالحكامة من خلال ضعف عمل مختلف الجهات الفاعلة (الإدارة العمومية والسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية والمجتمع المدني، ...).

وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة ابين عامي 2009 و 2012، نجحت العديد من البلدان في تحقيق تحسن في مستويات حكامتها، لا سيما الحكامة العمومية، وفق نفس مؤشرات سنة 2009 مثل سنغافورة واليابان اللتان قفزتا من المجموعة الثانية G2 إلى المجموعة المرجعية G1 .

وعلى نفس المنوال، شهدت بعض البلدان تحسنا في مستويات حكامتها سنة 2016 مقارنة بسنة 2012 (الرسم البياني 2c) مثل كوريا الجنوبية التي عادت إلى المجموعة الأولى، و الكويت وغانا والسنغال التي انضمت إلى المجموعة الوسطى العليا (G2) بدلاً من المجموعة الثالثة (G3) . و بالإضافة إلى ذلك، كشف تحليل بيانات الملامح المؤسساتية IPD لعام 2016 عن تراجع في رتب عدد من بلدان العينة . حيث تنتمي البلدان التي سجلت تراجعا في مستويات حكامتها العمومية والخاصة إلى دول أوروبا (قبرص واليونان وبولندا والدانمارك) وآسيا (هونج كونج والهند) ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تونس ومصر، والسودان وموريتانيا) وأمريكا اللاتينية (فنزويلا والشيلي والأوروغواي)، وأفريقيا جنوب الصحراء (النيجر وتشاد وإثيوبيا).

---

[11] النتائج المحصلة باستعمال تطبيق الإحصائيات SPSS حول ملاءمة الطريقة المعتمدة بالملحق 4.

[12] في الواقع ، بلغت معاملات الارتباط R 2 لخطوط الانحدار 0.88 سنة 2009 ، و 0.77 سنة 2012 و 0.82 سنة 2016.

وفيما يتعلق بالمغرب، فقد تحسن موقعه بشكل ملحوظ في عام 2012 مقارنة بعام 2009، حيث اقترب من بلدان المجموعة الثانية G2 من حيث مؤشرات الحكامة العمومية، بشكل خاص، والتي تعكس تحسن أداء الإدارات العمومية (المؤشر A3)، وتنسيق الجهات الفاعلة، والرؤية الاستراتيجية، والابتكار (المؤشر A5) وأمن المعاملات والعقود (المؤشر A6).

وعلى الرغم من التراجع13 الطفيف سنة 2016 مقارنة مع 2012، لا تزال رتبة المغرب، لا سيما فيما يتعلق بالحكامة العمومية، ملائمة مقارنة ببلدان المنطقة، وكذا ببلدان أخرى مثل تركيا، والصين، واليونان، والمكسيك. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس إسقاط المغرب على عاملَي الحكامة (انظر الرسم البياني 2c) الجهود الرامية إلى زيادة تقنين القواعد وتعزيز الحكامة الجيدة العمومية والخاصة.

الرسم البياني 2: مواقع البلدان وفقا لمؤشرات الحكامة العمومية والخاصة

الرسم البياني 2a: قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية لسنة 2009

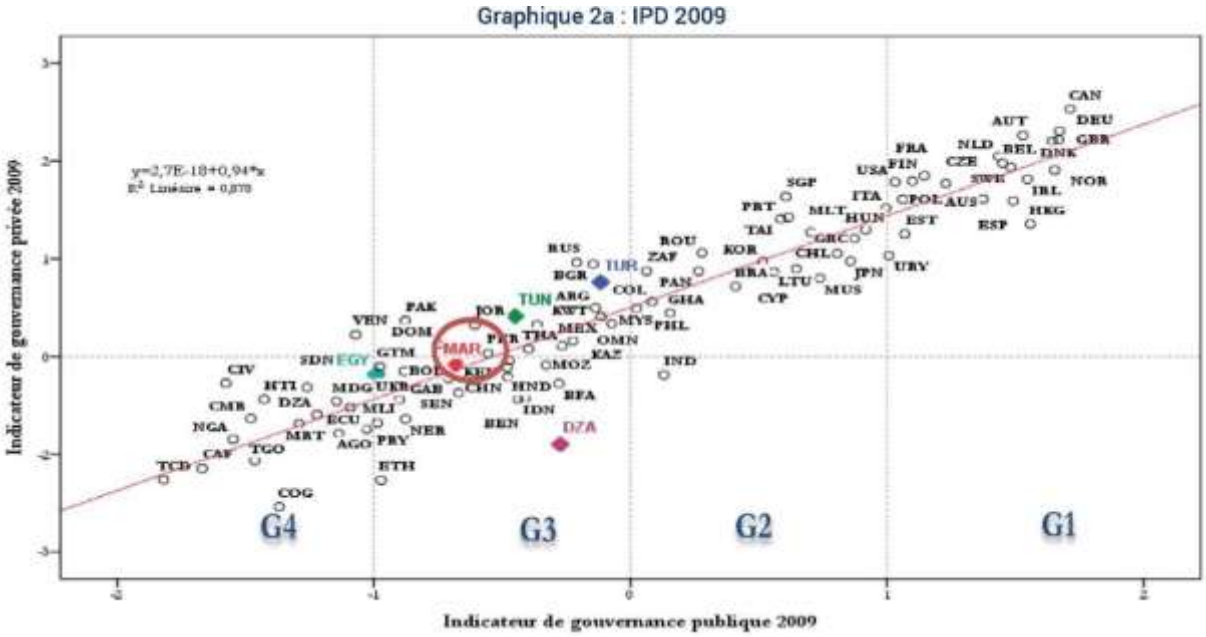

الرسم البياني 2b: قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية لسنة 2012

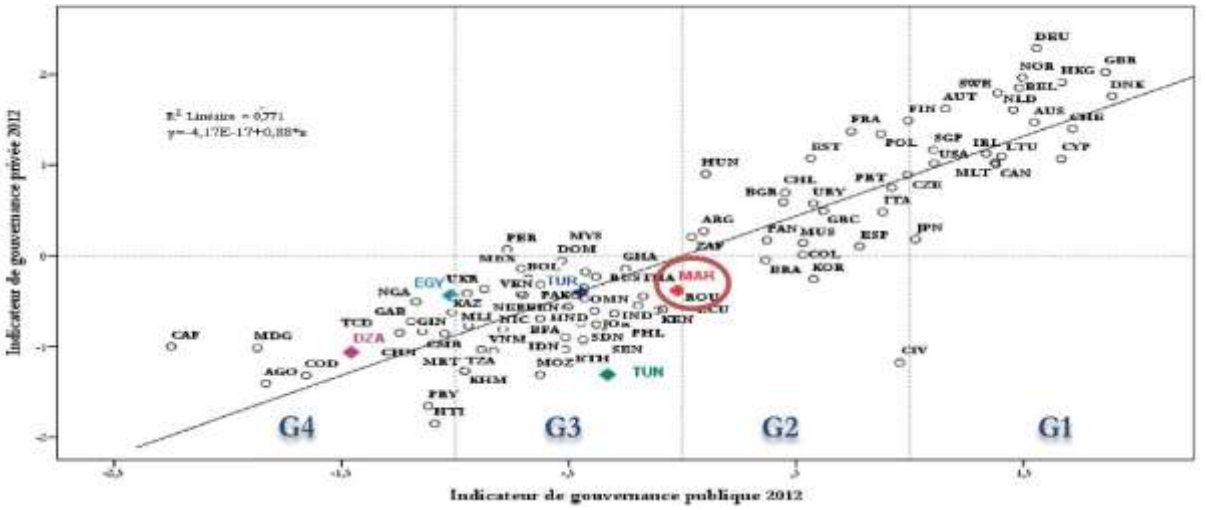

[13] قد يكون هذا التغير الطفيف في موقع المغرب سنة 2016 راجع أيضاً إلى تغير في المتغيرات التي تشكل مؤشرات الحكامة العامة والخاصة.

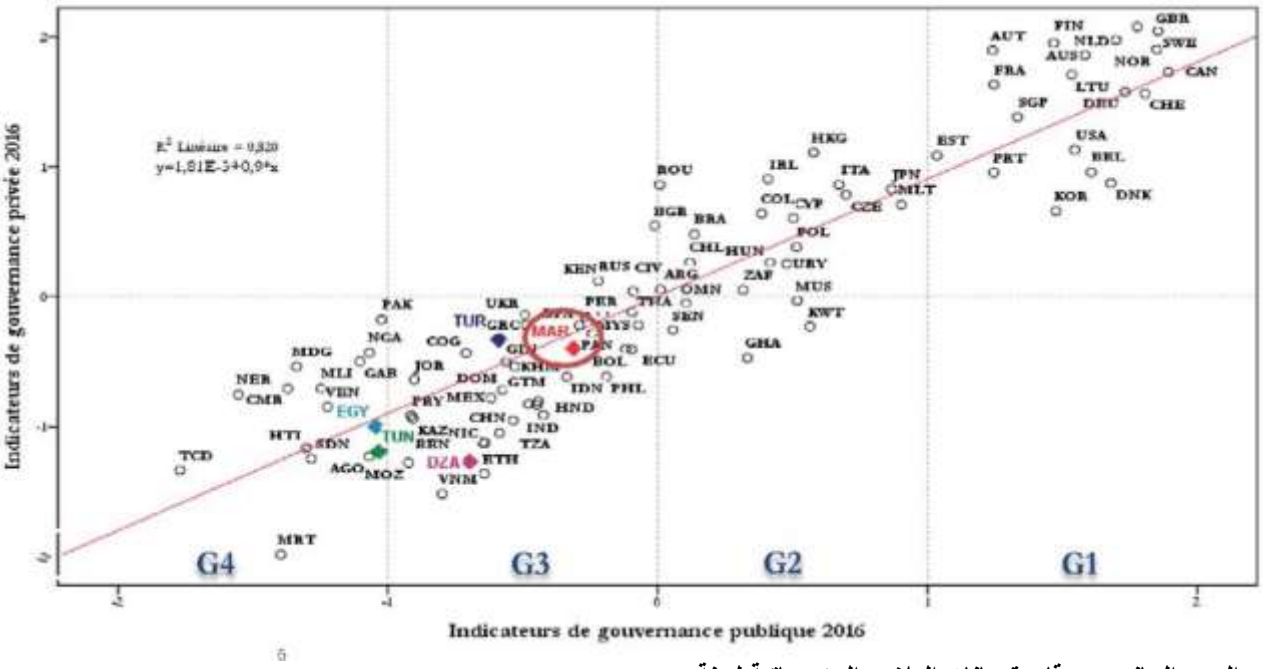

الرسم البياني 2c: قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية لسنة 2016

من أجل تحديد مؤسسات الحكامة العمومية والخاصة ذات الصلة التي تميز مختلف خصائص البلدان، يقدم القسم التالي بحثا عميقا تجريبيا من خلال الاستغلال المفصل للبيانات (ذات 3 أرقام) المستخرجة من قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية لعام 2016 .

3.2 التحليل المعمق لمؤشرات الحكامة (قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية IPD 2016)

في هذا القسم، سيركز التحليل على 117 مؤشرا مكونا من 3 أرقام.، حيث تم استخراج البيانات الموحدة باستخدام تحليل المكونات الرئيسية. وقد أكدت الاختبارات الإحصائية المتعلقة بـتحليل المكونات الرئيسية على ملاءمة النتائج المحصل عليها (انظر الملحق 4) [14].

الرسم البياني 3: إسقاط البلدان على المحورين الأولين لتحليل المكونات الرئيسية المتشكلة من مؤشرات قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية لسنة 2016

[14] تجدر الإشارة إلى أن مؤشر KMO لهذا التحليل (≈0.86) يشير إلى وجود حل عاملي مقبول إحصائيًا.

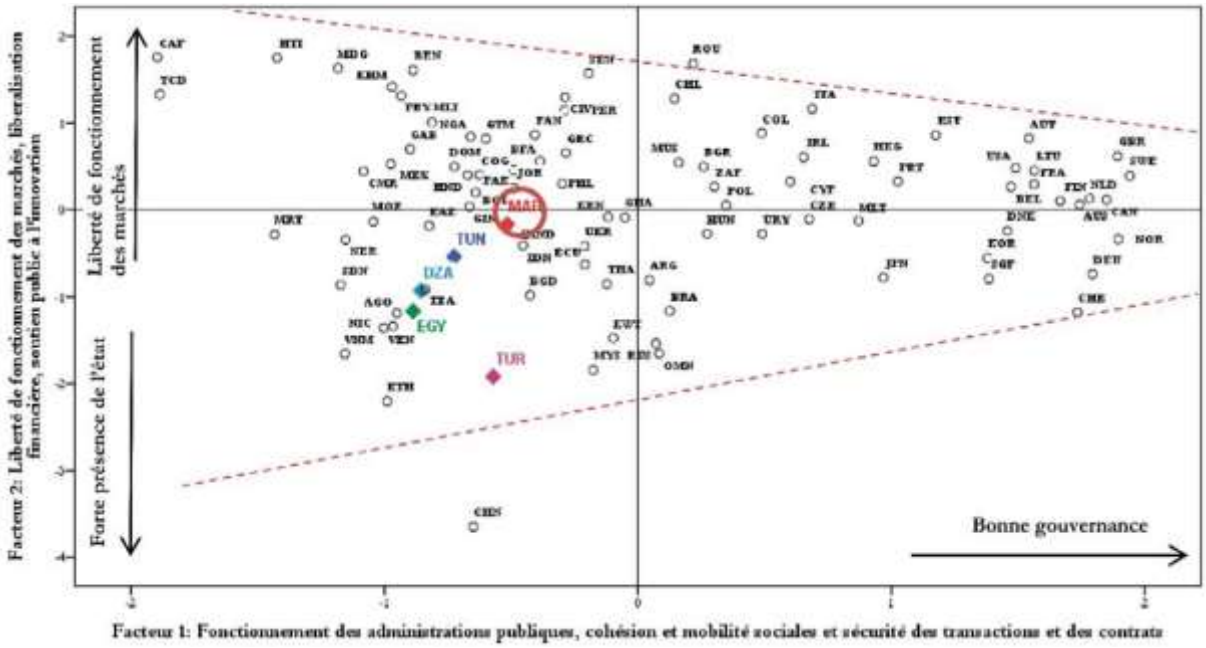

ومن أجل تشكيل مخطط العوامل الذي يتم إسقاط جميع البلدان عليه، تم اعتماد محورين اثنين من العوامل الرئيسية، واللذين يشتملان على 57 ٪ من المعلومات الواردة في قاعدة البيانات بأكملها (انظر الرسم البياني 3).

يمثل المحور الأفقي نسبة 49٪ من التباين الكلي، و يتم تحديده من خلال المتغيرات المؤسساتية المتعلقة بتقنين قواعد (أداء الإدارات العمومية، التماسك الاجتماعي، الحركية الاجتماعية وأمن المعاملات والعقود)[15]:

•على الجانب الأيمن من المحور، يتم إسقاط البلدان التي تتسم بالأداء الجيد لهذه المؤسسات من خلال تطبيق واحترام القواعد الرسمية، خاصة فيما يتعلق بفعالية عمل الإدارة العمومية والعدالة، فضلا عن التماسك الاجتماعي والحركية الاجتماعية وأمن المعاملات والعقود. ومن بين هذه الدول نجد، على وجه الخصوص، بعض البلدان المتقدمة وذات الدخل المرتفع، مثل سويسرا(SWE) ،والنرويج(NOR) ،وهولندا(NLD) ،وألمانيا(DEU) ،والمملكة المتحدة(GBR) ،وأستراليا (AUS) وكندا (CAN) .

• وعلى الجانب الأيسر من المحور تم إسقاط البلدان التي تتسم فيها الوظائف المذكورة أعلاه بضعف احترام القوانين مقارنة مع بلدان العينة، كما تتسم بأهمية مستوى الفساد، وعوائق التقدم الاجتماعي، والعمل غير المهيكل وعمالة الأطفال. ومن بين هذه الدول، نجد على وجه الخصوص، بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، مثل تشاد(TCD)، السودان (SDN)،جمهورية أفريقيا الوسطى(CAF) ،مدغشقر(MDG) ،وبعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل مصر (EGY) والجزائر (DZA)،وكذا بعض بلدان أمريكا اللاتينية، ولا سيما هايتي (HTI) .

أما بالنسبة إلى المحور الرأسي، الذي يمثل 9٪ من إجمالي المعلومات، فيتم تحديده من خلال المتغيرات المؤسساتية المتعلقة بـدرجة تدخل الدولة وحرية عمل الأسواق [16]:

• على الجانب الأعلى من المحور، تم إسقاط البلدان التي تضمن حرية إنشاء واشتغال المنظمات السياسية، والانفتاح المالي [17]، وحرية اشتغال الأسواق [18] التي يكون وجود الدولة فيها ضعيفًا . وتضم هذه البلدان أساسا رومانيا(ROU) ،

[15] أنظر تفاصيل المتغيرات بالملحق 4
[16] أنظر تفاصيل المتغيرات بالملحق 4
[17] مشاركة الرساميل الأجنبية في الشركات الخاصة (باستثناء القطاع المالي) والاستثمار في الخدمات العمومية.
[18] تتميز هذه الاقتصادات بحصة سوقية صغيرة للبنوك العمومية في الأنشطة المصرفية.

تشاد(TCD)، جمهورية أفريقيا الوسطى(CAF) ، هايتي(HTI) ، (SEN)، مدغشقر(MDG) ، البنين(BEN) ، الشيلي (CHL)، كمبوديا(KHM) ،والباراغواي (PRY) .

• وأسفل هذا المحور، تم إسقاط البلدان التي تميزت بأهمية عمل الدولة في التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وعلى وجه الخصوص، الصين(CHN) ، تركيا(TUR) ، روسيا(RUS) ،و سلطنة عمان (OMN) ...إلخ. كما تتميز هذه الاقتصادات بدعم عمومي قوي للابتكار والبحث والتطوير في القطاعين العمومي والخاص وبفعالية آليات نقل تكنولوجيا ومهارات الفاعلين الأجانب لصالح الفاعلين المحليين.

وفي وسط الرسم البياني 3 نلاحظ البلدان التي تتميز بمستوى مؤسساتي متوسط، ومن بينها المغرب الذي يتمركز في مرتبة أفضل من بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تونس، ومصر، والجزائر) من حيث الحكامة الجيدة (المحور الأفقي)، وتقريبا في نفس مرتبة تركيا والصين. بينما تتقدمه الهند وإندونيسيا وتايلند والبرازيل والشيلي، وكذا بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء (كينيا، غانا والسنغال ...).
أما على مستوى المحور الرأسي، فإن المملكة تتموقع قرب الدول التي تضمن، أكثر فأكثر، حريات عمل الأسواق وخلق منظمات جديدة، حيث تدخل الدولة أضعف نسبيا . ومع ذلك، فإن المغرب في وضع أفضل من البرازيل وتركيا والصين و بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تونس، والجزائر، ومصر ...) في هذا الباب [19].

3 . الملامح المؤسساتية للمغرب: الموقع و الدروس المستخلصة

منذ العقد الأول من القرن الحالي، أحرز المغرب تقدما اقتصاديا و اجتماعيا و مؤسساتيا كبيرا، و قد أدت هذه التطورات إلى توطيد النمو الاقتصادي للبلاد و تحسين مستوى عيش السكان، كما يتضح ذلك من خلال استئصال الفقر المدقع و الانخفاض الكبير في معدل الفقر. وبالتوازي مع التطور الكبير للبنى التحتية العمومية، فقد ساهمت الإصلاحات التي باشرها المغرب في تحسين ولوج السكان إلى الخدمات العمومية الأساسية وتوسيع فضاء الحريات الفردية و تعزيز الحقوق المكتسبة.

و بفضل هذه التطورات، سجل المغرب ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي الفردي حسب تكافؤ القدرة الشرائية بمعدل % 3 في المتوسط ما بين 2000 و 2016 وهو أعلى من المتوسط العالمي

(% 2.4) و متوسط منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (% 2)، مقابل % 0.9 بإسبانيا، % 0.7 بفرنسا، % 0.1 - بإيطاليا و % 0.4 بالبرتغال.

و في الوقت نفسه، أحرز المغرب تقدما كبيرا على مستوى التنمية البشرية من خلال القضاء على الفقر المتمثل في أقل من دولار واحد للفرد في اليوم سنة 2014 . كما تمكنت البلاد من خفض معدل الفقر من % 15.3 سنة 2001 إلى % 4.8 سنة 2014 ومعدل الهشاشة من % 38.1 سنة 2001 إلى % 12.5 سنة 2014، في حين أن مؤشر التنمية البشرية للبلاد انتقل من 0.530 سنة 2000 إلى 0.647 سنة 2015 . وإضافة إلى ذلك، تم تخفيض معدل البطالة من 13% سنة 2000 إلى % 10.2 سنة 2017.

غير أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي الذي حققه المغرب لا يزال أقل من معدل النمو الذي حققته بعض البلدان الناشئة ذات الإمكانيات العالية مثل : إندونيسيا (% 3.9)، تركيا (% 3.5)، الصين (% 8.8)، كوريا الجنوبية (3.6%) و تايلاند (% 3.4). و للتذكير، فإن الناتج المحلي الإجمالي الفردي الذي سجلته هذه الدول في الستينات يعادل ما سجله المغرب.

[19] وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لرودريك RODRIK ، فإن الاقتصادات الأكثر ازدهارا لم تكن تلك التي تعرف أقل تدخل من جانب الدولة. فالصين والهند ، وهما من أكثر الدول الناشئة ازدهاراً ، تعرفان تدخلا قويا للدولة. ومن المؤكد أن الأشكال المتطرفة للتدخل كالتخطيط المركزي تخنق النشاط الخاص وبالتالي تقوض النمو .إلا أن تراجع تدخل الدولة لا يبدو بالضرورة مؤثراً في النمو بالنسبة للبلدان التي اعتمدت نموذجاً وسطياً بين التخطيط المركزي وغياب التدخل ، وهو الحال بالنسبة لأغلب البلدان.

1.3 الملامح المؤسساتية للمغرب

يبين التحليل الديناميكي لقاعدة بيانات الملامح المؤسساتية لسنوات 2009، 2012 و 2016 بالفقرة 2.2 أن على المغرب قطع أشواط أخرى مقارنة مع بلدان العينة، سواء من حيث الحكامة العمومية أو الخاصة. ومع ذلك، فإن موضعه القريب جدا من خطوط التراجع (الرسوم البيانية 2a ، 2b، 2c) يشهد على الجهود التي يضطلع بها لتعزيز الحكامة العمومية و الخاصة. كما أن ترتيبه، لاسيما من حيث الحكامة العمومية بين 2009 و 2016، يبقى إيجابيا مقارنة بدول المنطقة و كذا مقارنة مع دول أخرى مثل : تركيا، الصين، اليونان والمكسيك.

كما كشف هذا التحليل عن تغير وضع المغرب سنة 2016 مقارنة بسنة 2009 سواء من حيث الحكامة العمومية أو الخاصة، حيث يعكس هذا التطور في آن واحد تحسن تصنيف البلاد على مستوى بعض المؤشرات المؤسساتية و تراجعه في أخرى.

وعموما، فقد حسن المغرب وضعه على مستوى مؤشرات الحكامة العمومية المتعلقة بقدرة الدولة على صنع القرار والتنسيق في المجال العمومي والتشاور بين الفاعلين (A5) وكذا على مستوى اشتغال الإدارات العمومية (A3)، خاصة المتغيرات المتعلقة بأهمية الإعفاءات الضريبية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية وتحسين شفافية السياسات الاقتصادية و ضعف تأثير كبار الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين (جماعات الضغط، واللوبيات، ...) والدوليين في تطوير السياسات العمومية.

أما على مستوى الحكامة الخاصة، فقد حسن المغرب وضعه المتعلق أساسا بضمان أمن المعاملات و العقود على مستوى سوق السلع و الخدمات (B6) وبتنظيم المنافسة و حكامة المقاولات (B7) وكذا بتجزئة سوق الشغل والحركية الاجتماعية (D9) و احترام قانون الشغل.

من ناحية أخرى، فلدى المغرب فجوات كبيرة عليه تداركها وفقا لقاعدة بيانات الملامح المؤسساتية، وخصوصا على مستوى مؤشرات الحكامة العمومية المتعلقة بأمن حقوق الملكية و العقود (A6) و بالحقوق و الحريات العامة (A1). وعلى مستوى الحكامة الخاصة، فقد سجلت البلاد تراجعا في تصنيفها، خصوصا على مستوى اشتغال سوق الشغل (الجمود و التمييز على مستوى سوق الشغل (D400. D901، ... إلخ)، والعلاقات التجارية و المالية مع الخارج (B8)، وعلى مستوى تنظيم السوق المالية و الحوار الاجتماعي (C7).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحليل المعمق لمؤشرات الحكامة لسنة 2016 مكن من استنتاج المتغيرات المؤسساتية الأكثر أهمية التي تميز مختلف دول العينة. كما أن موقع المغرب على المحور الأفقي لتحليل المكونات الأساسية ACP (الرسم البياني 3) يبين الجهود التي على المغرب أن يبذلها لضمان تقنين أكثر للقواعد وتعزيز آليات الحكامة الجيدة (اشتغال الإدارة العمومية، التماسك الاجتماعي والحركية الاجتماعية و أمن المعاملات و العقود). وبالفعل، فعلى طول هذا المحور تحتل البلاد مرتبة أفضل مقارنة مع بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (تونس، مصر، الجزائر، وموريتانيا)، وتقريبا نفس مرتبة تركيا و الصين، فيما تتقدمها الهند وإندونيسيا وتايلاند والبرازيل والشيلي و بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (كينيا، غانا والسينغال) و البلدان المتقدمة في أمريكا الشمالية و في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وفي الاتحاد الأوروبي.

وعلى مستوى المحور الرأسي (الرسم البياني 3)، تتميز المملكة بمستوى مؤسساتي متوسط يعكس بذل المزيد من الجهود للانضمام إلى مجموعة الدول التي تضمن حرية الأسواق وحرية إنشاء منظمات جديدة حيث تدخل الدولة يقل أكثر فأكثر. كما تحتل مرتبة أعلى من البرازيل وتركيا والصين وبعض بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (تونس، الجزائر ومصر...). ورغم ذلك، فهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز الدعم العمومي للابتكار والبحث والتنمية في القطاعين العمومي و الخاص و كذلك لتحسين فعالية آليات نقل التكنولوجيا والمهارات.

كما أن ترتيب المغرب بين البلدان ذات المستوى المتوسط بالنسبة إلى الوظيفتين التمييزيتين (الرسم البياني 1) يعكس الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين جودة مؤسساته. ومع ذلك، فإن مثل هذا الترتيب يثير التحديات التي يجب رفعها لتعزيز التعافي الاقتصادي للبلاد و التعجيل بالتحاقها بالبلدان ذات الأداء القوي. و تتعلق هذه التحديات على وجه الخصوص بتقنين

سوق الشغل، مكافحة الفساد، تعزيز تغطية الخدمات العمومية لكل التراب الوطني، توحيد المعلومات المتعلقة بجودة السلع و الخدمات وتعزيز فعالية إدارة الضرائب في تحصيل الضرائب و قدرتها على الحد من التهرب الضريبي.

2.3. إصلاحات تحسين الجودة المؤسساتية في المغرب

و اصل المغرب بثبات في السنوات الأخيرة زخمه الإصلاحي من أجل تعزيز قوة نموه الاقتصادي و استدامة نموذجه التنموي. فبالإضافة إلى الحفاظ على أساسيات الاقتصاد الكلي، تعطى الأولوية للتنمية البشرية و لتعزيز مؤسساته.

وفي هذا السياق، يمثل دستور 2011 الذي وضع أسس و مبادئ الحكامة الجيدة خطوة كبيرة إلى الأمام في بناء دولة الحق والقانون بالمغرب، وميثاقا حقيقيا للحقوق و الحريات الأساسية للمواطنة يرتكز على المرجعية العالمية لحقوق الإنسان. وباعتبارهم حجر الأساس لدولة الحق والقانون، فإن المواطنات و المواطنين أصبحوا يتمتعون بالعديد من الصلاحيات للمشاركة في عملية صنع القرار وفي إدارة الشأن العام.

و امتدادا لذلك، فإن الإصلاح الترابي لسنة 2015 و المراسيم الوزارية اللازمة لتفعيل القوانين التنظيمية للجماعات الترابية المعتمدة سنة 2016 ستساهم في تعزيز الموارد المالية وتوسيع صلاحيات السلطات المحلية فيما يتعلق بالتنمية وتسيير الشأن المحلي.

و في الوقت نفسه، تم إطلاق وتسريع العديد من الإصلاحات وخاصة في مجال تعزيز الشفافية و تدبير المالية العمومية، أهمها اعتماد قانون جديد سنة 2015 يتعلق بقانون المالية (القانون التنظيمي لقانون المالية) ويهدف إلى وضع الأسس اللازمة لوضع ميزانية أكثر وضوحا، وضمان مراقبة أكثر صرامة لتنفيذ السياسات القطاعية و فهم أفضل للنتائج المرغوبة و تحديد مسؤوليات الجهات المعنية ووضع آليات لمقاربة تدبيرية تكون في خدمة التنمية و رفاهية السكان.

و في نفس السياق، جعلت بلادنا من تحسين مناخ الأعمال ركيزة لبناء اقتصاد قوي قادر على مواجهة تحديات تحسين الإنتاجية و القدرة التنافسية لنظامه الإنتاجي. كما أن العديد من الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية بشراكة مع القطاع الخاص في إطار اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (CNEA)، التي أنشئت سنة 2009 و يرأسها رئيس الحكومة، همت العديد من المجالات أهمها المجال التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي لتيسير ممارسة الأعمال في المغرب وذلك بتوفير قواعد تجذب المستثمرين الوطنيين و الدوليين. وبالتالي، فقد ساهمت المبادرات والإجراءات المتخذة في سياق استراتيجية التدخل لهذه اللجنة منذ إنشائها بشكل كبير في تحسين جاذبية الاقتصاد المغربي و قدرته التنافسية، كما يتضح من التقدم المستمر في ترتيب المغرب حسب مؤشر "ممارسة الأعمال التجارية" الذي يصدره البنك الدولي.

إضافة إلى ذلك، يتواصل إصلاح النظام القضائي لتمكينه من الاضطلاع بدوره كاملا في تعزيز الشفافية و ترسيخ سيادة القانون. حيث تم إطلاق العديد من الأوراش لجعل الإدارة العمومية أكثر تفاعلا و فعالية، ولتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين و المقاولات.

و على نفس المنوال، يمثل اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة الممتدة بين 2016 و 2025 مرحلة هامة من أجل تحسين حكامة الخدمات العمومية. كما توجه المغرب نحو إضفاء الطابع الجهوي على سياساته العمومية لضمان تنمية جهوية متكاملة ومستدامة، وذلك من خلال اعتماد الجهوية المتقدمة و وضع الآليات الكفيلة بتفعيلها.

إن تعدد الإصلاحات المعتمدة والوضوح في خيارات السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية للمغرب قد أتاح لبلادنا التمتع بمصداقية كبيرة على المستوى الدولي. إن جودة القرض السيادي الذي تتمتع به المملكة لدى وكالات التصنيف الدولية وتزايد جذب استثمارات المجموعات الصناعية الكبرى كلها عوامل تجسد التقدم الذي أحرزه المغرب كجزء من استراتيجية التنمية الشاملة.

ورغم التقدم الواضح الذي أحرزه المغرب فلا ينبغي إغفال بعض التحديات الهامة التي يجب رفعها من أجل تأمين مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد و تأهيلها للاستفادة بشكل أفضل من اندماجها في النسيج الاقتصادي العالمي. و بالإضافة إلى تثمين الرأس المال البشري و الاجتماعي، فإن تحسين اشتغال المؤسسات و تقوية الاستثمار العمومي

وتعزيز تماسك الاستراتيجيات القطاعية تشكل خطوات أساسية من شأنها أن تؤهل المغرب للدخول بقوة في مصاف الدول الصاعدة.

3.3 تجارب دولية بخصوص الحكامة الجيدة

1.3.3 كوريا الجنوبية: أفضل الممارسات بخصوص التنمية الاقتصادية و المؤسساتية

حققت كوريا الجنوبية منذ 1998 نقلة نوعية حيث أصبحت القوة الاقتصادية الثانية عشرة عالميا. إذ تسجل نموا اقتصاديا مستقرا وفائضا كبيرا في ميزان المدفوعات، وتمثل نموذجا فريدا للتنمية يعود تاريخه إلى سنة 1960 . حيث سمح التوجه الاستراتيجي الذي اعتمده هذا البلد في الستينات من القرن الماضي بتحقيق نمو اقتصادي متصاعد ومحافظ عليه ذاتيا بين 1972 و 1979 . كما تمكن الاقتصاد الكوري من التغلب على تحديات سنة 1980 و أزمة 1990 و ظل قادرا على المنافسة من الناحية الهيكلية سنة 2000، وذلك بفضل مكاسبه الإنتاجية وقوة مجموعاته (سامسونغ، إل جي LG، هيونداي، سانكيونغ SK) وجهوده في مجال البحث العلمي والتطوير واستثماراته الضخمة في التربية و التعليم العالي.

في الستينات، كان الناتج المحلي الإجمالي الفردي للبلاد (944 دولار) مماثلا للمغرب (815 دولار) و إندونيسيا (690 دولار) و لبلدان إفريقيا وآسيا الاقل تقدما. وفي الوقت الراهن ضاعفت كوريا الجنوبية الناتج المحلي الإجمالي الفردي 27 مرة ليصل إلى 25458 دولار سنة 2016 لتقترب من مستوى بلدان الاتحاد الأوروبي (35787 دولار في المتوسط) مثل فرنسا (42013 دولار) وإسبانيا (31532 دولار) وهونغ كونغ (36725 دولار) والبلدان الغنية بالموارد الطبيعية كالإمارات العربية المتحدة (40864 دولار) و الكويت (35250 دولار).

أما على المستوى المؤسسي، فقد تمكنت كوريا الجنوبية من تحسين موقعها على صعيد الحكامة بين 2009 و 2016 ملتحقة بذلك بالمجموعة المرجعية المكونة من البلدان ذات المستويات العالية للحكامة. و الواقع أن هذا الرائد الآسيوي يصنف من بين البلدان التي يضمن فيها الاشتغال السليم للمؤسسات من خلال تطبيق واحترام القواعد الرسمية والتي تتعلق بشكل خاص بفعالية اشتغال الإدارة العمومية والعدالة والتماسك و الحركية الاجتماعية وأمن المعاملات و العقود.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن كوريا الجنوبية واحدة من الدول ذات الشعور القوي بالانتماء القومي (مثل الشيلي، الصين، إندونيسيا والبرازيل) والتي تضمن تغطية الخدمات العمومية لمجموع التراب الوطني و مستوى ضئيل للفساد والعمل غير المهيكل وتوحيد المعلومات حول جودة السلع و الخدمات وفعالية إدارة الضرائب (تحتل نفس رتبة اليابان وتسبقها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكيةوأستراليا وكندا وسنغافورة).

الرسم البياني 4: تحسن المؤشرات المؤسساتية في كوريا الجنوبية و المغرب بين 2009-2016 (بالنقاط) مرتبة حسب الأهمية

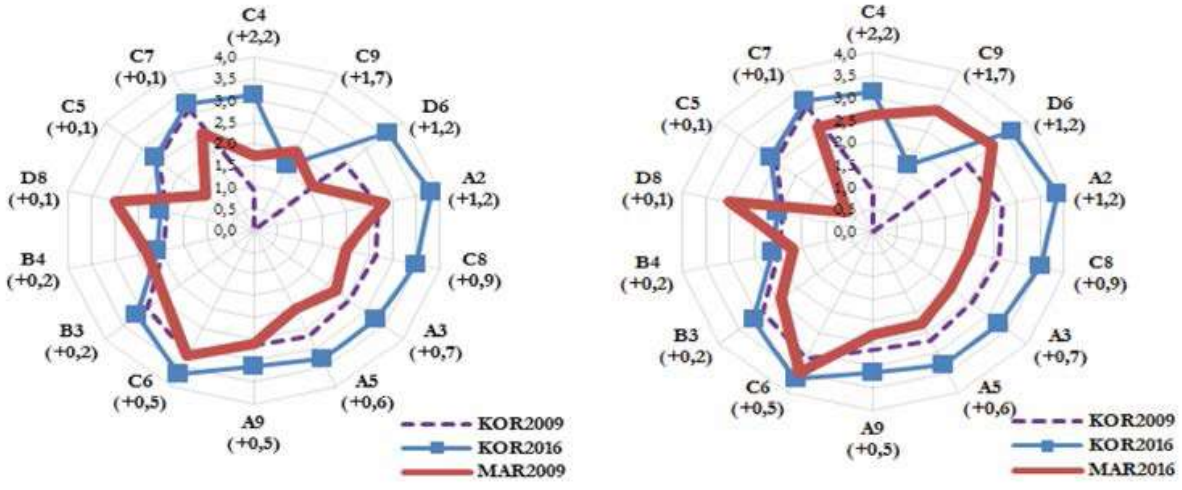

من خلال فحص النقط الممنوحة لكوريا الجنوبية على مستوى قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية IPD لعامي 2009 و 2016 نستنتج التقدم الكبير لمرتبة كوريا الجنوبية، بين هاتين السنتين، على مستوى أغلب المؤشرات المؤسساتية (الرسم البياني 4) وذلك بفضل الجهود المبذولة لضمان :

- **حرية اشتغال الأسواق المالية (C4)** والتي تتجلى في الحد من تدخل السلطات العمومية في السوق المصرفية وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الائتمانية؛
- **تشجيع القروض الصغرى (C 9)** المؤسساتية أو غير المهيكلة ؛
- **احترام قانون الشغل (D6)** بالموازاة مع فعالية عمل مفتشي الشغل وعدالة الشغل [20]
- **تعزيز الأمن العمومي الداخلي والنظام العام ومكافحة العنف (A2)** ؛
- **توطيد العلاقات مع العالم الخارجي (C8)** من خلال الانفتاح المتزايد للنظام المالي على الخارج.
- **الاشتغال الفعال للإدارات العمومية (A3)** من خلال ضمان شفافية الصفقات العمومية ودعم قدرة السلطات على إقرار وتنفيذ إصلاحات تهم الدستور والحقوق المدنية والسياسية والعدالة ؛
- **قدرة الدولة على صنع القرار والتنسيق في المجال العمومي وتضافر جهود الجهات الفاعلة(A5)**، مع ضمان استقلالية قرار السلطة السياسية وتظافر جهود القطاعين العمومي والخاص وجعل التنمية والنمو من أولويات صناع القرار السياسيين ونخب القطاع العمومي (الموظفون الساميون ومديري المؤسسات العمومية) ؛
- **المساواة في المعاملة من قبل الدولة والحركية الاجتماعية والتضامن المؤسساتي(A9)** ، لا سيما على مستوى قدرة السلطات العمومية على تنفيذ سياسة تعميرية مستدامة (السكن،البنى التحتية والتهيئة والتخطيط) وكذا على مستوى أهمية جزء الساكنة التي يشملها التضامن المؤسساتي (المضمون من الدولة أو مؤسسات القطاعين العمومي والخاص الذي يهم خصوصا المرض والبطالة والإعاقة.

ويبين الرسم البياني 4 أعلاه تحسن تصنيف المغرب بين عامي 2009 و 2016 وتقاربه من تصنيف كوريا الجنوبية، لا سيما من حيث بعض الملامح المؤسساتية المتعلقة بالمؤشرات التالية:

- أمن المعاملات والعقود على مستوى سوق الشغل **(D6، 1.5+ نقطة)** ؛
- أهمية القروض الصغرى (C9 ، 1+ نقطة) ؛
- حرية اشتغال سوق الرساميل (C4، 0.9 + نقطة) ؛
- التنسيق بين الجهات الفاعلة والرؤية الاستراتيجية والابتكار على مستوى المؤسسات العمومية والمجتمع المدني **(A5، 0.3+ نقطة)** ؛
- أمن المعاملات والعقود التي تضمن موثوقية المعلومات المحاسبية التي تخص البنوك، فعالية أنظمة الضمانات البنكية وشفافية المعلومات عن الشركات المدرجة في البورصة **(C6، 0.3+ نقطة)** ؛
- تنظيم أسواق القطاع المالي والحوار الاجتماعي **(C7، 0.1+ نقطة)**.

ومن ناحية أخرى، يجب على المغرب بذل جهود كبرى لتحقيق أداء يشبه أداء كوريا الجنوبية، لا سيما فيما يتعلق **بتنسيق الجهات الفاعلة في السوق المالية(C5) ، حرية اشتغال سوق السلع والخدمات(B4) وسلامة الأشخاص والسلع(A2) و المساواة في المعاملة من قبل الدولة والحركية الاجتماعية والتضامن المؤسساتي (A9) واشتغال الإدارات العمومية ومحاربة الفساد (A3) .**

[20] عضو محكمة الشغل: عضو منتخب في محكمة، تتألف من الأجراء والمشغلين، قادر على الحكم في النزاعات بين هذين الطرفين.

2.3.3 ليتوانيا: استقرار وشفافية البيئة المؤسساتية

تعتبر ليتوانيا، كواحدة من دول أوروبا الوسطى والشرقية، اقتصادًا منفتحًا يتميز عموما ببيئة مؤسساتية مستقرة وشفافة وتحترم قواعد السوق. انضم هذا البلد إلى المنظمة العالمية للتجارة عام 2001، ثم أصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي عام 2004 وفي منطقة اليورو عام 2015.

على المستوى الاقتصادي، سجلت ليتوانيا منذ 2011، انتعاشا قويا ومتسارعا لاقتصادها بعد الأزمة المالية التي تعزى إلى المرونة الكبيرة لاقتصادها ونسبة نموها التي تعد أحد أعلى نسب النمو بين الدول الأوروبية . حيث لعبت الإصلاحات المؤسساتية التي انخرط فيها هذا البلد دوراً حاسما في هذا الصدد، مما مكنها من احتلال المرتبة العشرين في تصنيف "مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" لعام 2015 الذي يعده البنك الدولي . كما تم بذل الجهود لتعزيز تأطير المالية والميزانية من خلال اعتماد الاتفاق المالي والمشاركة في النظام الأوروبي للمراقبة المالية [21].

وعلى مستوى قاعدة بيانات الملامح المؤسساتيةIPD ، حققت ليتوانيا تقدمًا كبيرًا بين 2009 و 2016 هم غالبية المؤشرات التي تغطي القطاعات المؤسساتية الأربعة، حيث صنفت من بين الدول الأوروبية التي تتميز بأنظمة حكامة قوية تضمن تطبيق واحترام قواعد السوق، لا سيما تلك المتعلقة بفعالية اشتغال الإدارة العمومية والعدالة، وكذا بالتماسك الاجتماعي والحركية الاجتماعية وأمن المعاملات والعقود.

الرسم البياني 5: تحسن المؤشرات المؤسساتية لليتوانيا والمغرب بين 2009- 2016 (بالنقاط)، مرتبة حسب الأهمية

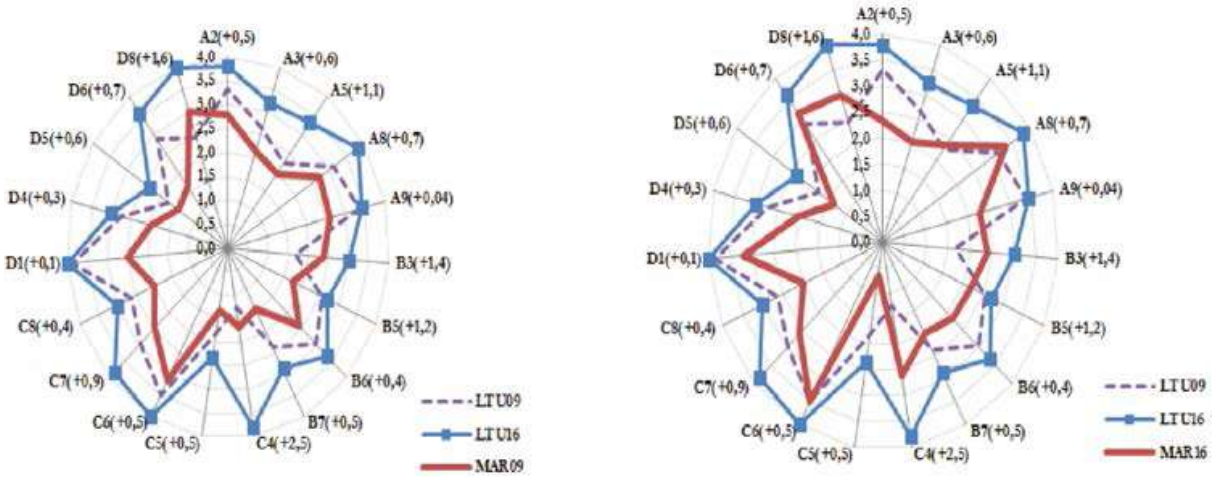

3.3.3. الشيلي: نموذج للاستقرار الاقتصادي والسياسي في أمريكا اللاتينية

الشيلي عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وينظر إليها على أنها نموذج للشفافية السياسية و المالية . ويعتبر اقتصادها الأكثر تطورا وواحدا من الأكثر استقرارا في أمريكا اللاتينية (يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الفردي حسب تكافؤ القدرة الشرائية 23.500 دولار أمريكي، وهو الأعلى في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي).

[21] دراسة اقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ليتوانيا (مارس 2016)؛ ملخص.

ويتمتع هذا البلد بتصنيف إيجابي وفقًا لقاعدة بيانات الملامح المؤسساتية يعادل تصنيف البلدان التي تضمن حرية إنشاء واشتغال المنظمات السياسية، والانفتاح المالي[22] وحرية اشتغال الأسواق[23] التي يضعف فيها تدخل الدولة.

بين عامي 2009 و 2016، تمكنت الشيلي من تحسين تصنيفها على مستوى المؤشرات المؤسساتية المتعلقة على وجه الخصوص بحرية اشتغال الأسواق المالية(C4) وتنقل الأشخاص والمعلومات(A8) واشتغال سوق السلع والخدمات (B4) وأمن المعاملات والعقود على مستوى سوق الشغل (D6) والانفتاح المالي(C8) و تنسيق الجهات الفاعلة والرؤية الاستراتيجية على مستوى سوق الرساميل (C5) وكذا على مستوى التكوين المهني(D5).

الرسم البياني 6: تحسن المؤشرات المؤسساتية للشيلي والمغرب بين 2009- 2016 (بالنقاط)، مرتبة حسب الأهمية

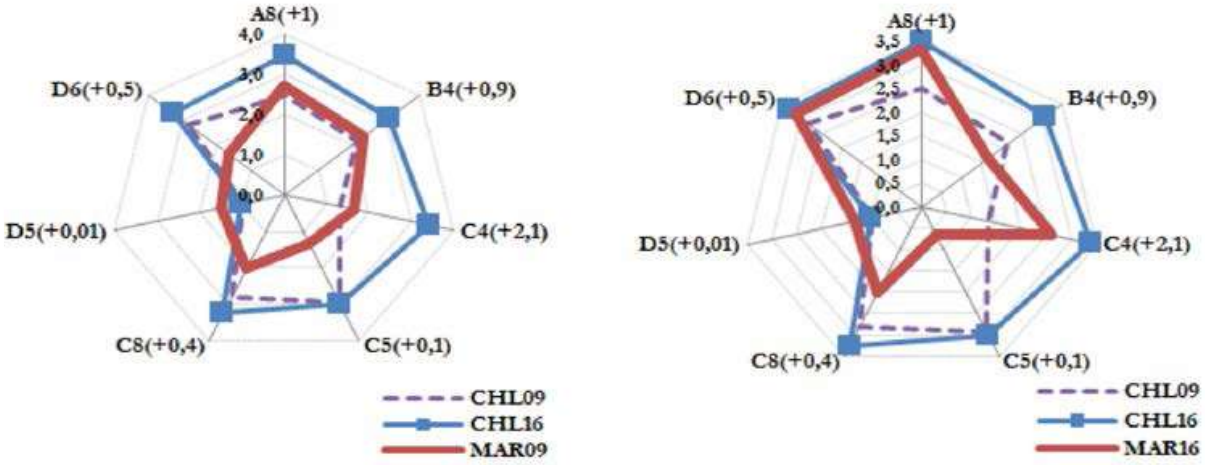

4.3 ما هي الدروس التي استخلصها المغرب؟

أظهرت التحليلات المفصلة في الأقسام السابقة بوضوح أن بناء مؤسسات قوية والتشبث بمبادئ الحكامة الجيدة تشكل المعايير الرئيسية للدفع بعملية التنمية الاقتصادية للبلد على نحو مستدام . فإلى جانب المكاسب الاقتصادية الصافية الناجمة عن ذلك، فإن الرفع من جودة الحكامة المؤسساتية يؤدي إلى تأثيرات من الدرجة الثانية أكثر أهمية، وذلك من خلال المساهمة في إعادة توطيد الروابط الاجتماعية وتعزيز الثقة في بعدها المزدوج: الثقة بين الأشخاص والثقة في المؤسسات، حيث يشكل هذان العاملان رافعتين أساسيتين لتعزيز قواعد العيش المتناغم معًا.

وبعبارة أخرى، فإن تبلور قيم الديمقراطية التشاركية والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة لا تعزز فقط السير الأفضل للسياسات العامة، ولكن تساهم أيضا في تعزيز نظام اقتصادي واجتماعي شامل ذو تداعيات قوية على القدرة التنافسية للبلاد وجاذبيتها.

إن الإصلاحات المتعددة الأبعاد التي اعتمدها المغرب على مدى العقدين الماضيين ودعمها الإصلاح الدستوري الشامل لسنة 2011، مكنت البلاد من إحراز تقدم كبير في هذا المجال وجعلت منها نموذجا يحتذى به في

[22] مساهمة الرساميل الأجنبية في المؤسسات الخاصة (باستثناء القطاع المالي).
[23] تتميز هذه الاقتصادات بحصة سوقية ضعيفة للبنوك العمومية في النشاط المصرفي.

منطقتها . ومهما كان هذا التطور مشجعا فلا ينبغي إغفال عدد من التحديات المهمة التي يجب على المغرب مواجهتها لتعبئة إمكانات تطوره المؤسساتي . إذ يجب اتخاذ تدابير صارمة لا سيما فيما يتعلق بتعميم تأهيل الإدارة العمومية، و التنسيق الوثيق بين الجهات الفاعلة، وتحسين شفافية المعلومات المتعلقة بجودة السلع والخدمات، وكذا تشجيع الابتكار، وتعزيز أمن المعاملات والعقود.

وفي هذا الصدد، فقد تمت الإشارة إلى هذه التحديات في التقارير التي أعدتها بعض المؤسسات الدولية والوطنية (البنك الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي...). إن رفع هذه التحديات سيكون حافزا لتوسيع الآفاق التنموية للمغرب وسيؤهله لاحتلال رتبة ملائمة بين الأمم.

ينبغي على الأقل اعتماد خمس رافعات تنموية ذات أولوية لتحقيق قفزة نوعية للتطور المؤسساتي بالمغرب وتحسين أدائه الاقتصادي وتحريره من "فخ البلدان ذات الدخل المتوسط ":

• **إتمام بناء رأس المال المؤسساتي وترسيخ نتائجه:** يفتح دستور 2011 آفاقا واسعة أمام المغرب ويسمح له ببناء مؤسسات قوية تشتغل وفق أفضل المعايير الدولية للفعالية والحكامة الجيدة. فبالإضافة إلى ضرورة التنزيل الكلي على المدى القصير لجميع أحكام النص الدستوري، فإن الدفع برأس المال المؤسساتي يعني العمل الجدي من أجل تحسين فعالية الهيئات المسؤولة عن التنظيم الاقتصادي، لضمان الاشتغال السليم للأسواق وفق ممارسات الشفافية والمنافسة الشريفة. كما ينتظر من مؤسسات الوساطة الاجتماعية أن تبرهن على نفس الفعالية من أجل الاستجابة لمطالب المواطنين وضمان حل سلمي للنزاعات الاجتماعية.

• **تسريع عملية تراكم رأس المال البشري:** ينبغي تسريع بناء رأس مال بشري ذو جودة عالية من خلال اعتماد جيل جديد من الإصلاحات تهم مختلف مكونات منظومة التعليم والتكوين وفق رؤية شمولية متوسطة وطويلة المدى، وترتكز أساسا على قابلية التشغيل والتقيد بمبادئ المساواة بين الجنسين. كما أن تثمين رأس المال البشري يقتضي ضرورة ضمان جودة صحية ملائمة لجعله رافعة حقيقية للنمو والتماسك الاجتماعي.

• **تعزيز تماسك البرامج العمومية والرؤى القطاعية:** يجب اعتبار الانتقال السريع نحو مقاربات شاملة ومتسقة لتصميم وتنفيذ السياسات العمومية أولوية قصوى للرفع من التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذه السياسات. كما أن استخدام آليات المراقبة والتقييم يجب أن يتم بشكل منهجي لإضفاء مزيد من الوضوح بخصوص تنفيذ البرامج العمومية والسماح بإجراء التعديلات اللازمة في الوقت المناسب لضمان تحقيق الأهداف المسطرة.

• **تعزيز جهوية السياسات العمومية:** تحقيقا لهذه الغاية، يجب تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة. فهذا الورش الهام، الذي سيسمح للجهات بتقرير مصيرها يظل رهينا بتوفر هذه الجهات على الموارد البشرية والمالية المناسبة لتمكينها من تخطيط أفضل لتنميتها وتسليط الضوء على مؤهلاتها الجوهرية والمساهمة في نهاية المطاف في تعزيز الثروة الوطنية وتنويع مواردها.

• **إرساء النظام الإنتاجي الوطني وفقا لاستراتيجية تحديث تنافسية جديدة:** بغية كسب رهان التنافسية العالمية وتوفير الظروف المناسبة لبروز قطاع خاص ذو مردودية عالية، فعلى المغرب أن يجعل من الابتكار والتقدم التكنولوجي المحددان الرئيسيان لمزاياه المقارنة. كما ينبغي على المغرب أن يسهر على أن تكون مجالات البحث العلمي والتطوير مرتبطة بشكل وثيق مع أولويات استراتيجيته الوطنية للتنمية الصناعية، مع العمل على إنشاء منظومة ابتكار مناسبة تتمتع بحكامة فعالة وموارد مالية كافية.

المراجع

1. BANQUE MONDIALE, « Vers une meilleure gouvernance au Moyen-Orient et en Afrique du Nord, Améliorer l'inclusivité et la responsabilisation », rapport sur le développement de la Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement, 2003 ;

2. BERNARD. K, AHOU, ENEAM-Université d'Abomey CALAVI & ADEBAYO ODOUN-IFA, Ministère de la Culture, de l'Artisanat et du Tourisme & COUAO-ZOTTI Gérard, Ministère du Développement, de l'Analyse Economique et de la Prospective : « Gouvernance et croissance économique : une analyse des effets de seuil ».

3. BERTHO Fabien, « Document de présentation de la base de données « Institutionnal Profiles Database 2012», les Cahiers de la DG Trésor, n° 2013-03, Juillet 2013.

4. CHAUFFOUR Jean-Pierre, "Le Maroc à l'horizon 2040 : Investir dans le capital immatériel pour accélérer l'émergence économique », Banque Mondiale, 2017.

5. DHAHRI & LABARONNE, "Profils et évolutions (2001-2009) des Systèmes Nationaux de Gouvernance dans les pays arabes de la Méditerranée et dans les pays d'Europe centrale et orientale", Revue Tiers Monde, 2012/4 n°212, p. 37-56.

6. DOLLAR. D, KRAAY. A, "Institutions, Trade, and Growth: Revisiting the Evidence" The World Bank, 2003.

7. EDISON. H « Qualité des institutions et résultats économiques : Un lien vraiment étroit ? », Finances & Développement, Juin 2003.

8. HEC Paris, W. HAVAS Design+, ERNST & YOUNG, Cap, "Enquête Nation Good-will Observer", 2012.

9. Instance Nationale de Prévention de la Corruption, « Bonne Gouvernance entre la situation actuelle et les dispositions de la nouvelle », juin 2011 ;

10. JHA. S & ZHUANG. J : « La gouvernance dans tous ses états », Finances & Développement, Juin 2014.

11. KAUFMANN. D & KRAAY. A, «Growth without Governance». The World Bank, July 2002.

12. KAUFMANN. D, KRAAY, MASTRUZZI. M : « Governance Matters III : Governance Indicators for 1996-2002 ». Banque Mondiale 2004.

13. KAUFMANN. D- Brookings Institution & Karaay. A, Matruzzi. M -World Bank, Global Economy Developpement, « The WorldWide Governance Indicators » : Methodology and Analytical Issues", septembre 2010.

14. KAUFMANN. D, KRAAY. A & ZOIDO-LOBATON. P, "Governance Matters", World Bank Working Paper N° 2196, 1999.

15. KHAN. M, "Governance and Anti-Corruption Reforms in Developing Countries: Policies, Evidence and Ways Forward", UNCTAD, 2006.

16. KHAN. M, "State failure in developing countries and strategies of institutional reform", SOAS working paper, University of London, 2004.

17. MEISEL Nicolas et OULD AOUDIA Jacques, "La bonne gouvernance est-elle une bonne stratégie de développement ? ", Document de travail de la DGTPE, n° 11, 2007.

18. MEISEL Nicolas et OULD AOUDIA Jacques, "Version 2009 de la base de données des profils institutionnels par pays : Institutional Profiles Database 2009", Trésor-Eco, n°72, 2010.

19. MILEVA. E, « Using Arellano - Bond Dynamic Panel GMM Estimators in Stata », Tutorial with Examples using Stata 9.0, Economics Department, Fordham University.

20. NORTH. D. C, "Economic Performance through Time", American Economic Review, 1994.

21. Observatoire Marocain de l'Administration Publique, « Rapport national sur l'évaluation du système de gouvernance au Maroc : Suivi des progrès accomplis en matière de bonne gouvernance », Bulletin Scientifique Annuel, janvier 2006.

22. Oman. C & Arndt. C, « La mesure de la gouvernance », cahier de politique économique N°39, centre de développement de l'OCDE, 2010.

23. RODRIK Dani, SUBRAMANIAN Arvind & TREBBI Francesco, "Institutions Rule : The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development", NBER Working Paper, n°9305, 2002.

24. RODRIK. D, SUBRAMANIAN. A, « la primauté des institutions », Finances & Développement, Juin 2003.

25. RODRIK. Dani, "Economic structural change vital to successful development", IMF Survey Interview, 2013.

26. RODRIK. Dani, "The past, present, and future of economic growth", Global Citizen Foundation, working paper n°1, juin 2013.

27. SACHS. J.D, "Les institutions n'expliquent pas tout : Le rôle de la géographie et des ressources naturelles dans le développement ne doit pas être sous-estimé", 2003.

28. SENAT, « La Corée du Sud : richesse d'un pays développé, dynamisme d'un pays émergent », Rapport d'information n° 388, 2012.

29. THIEBAULT J.L, « Comment les pays émergents se sont-ils développés économiquement ? La perspective de l'économie politique » Revue internationale de politique comparée 2011/3 (Vol. 18), p. 11-46.

30. BANQUE MONDIALE, Rapport sur la Gouvernance et le Développement, Rapport de la Banque Mondiale sur le Développement, 2017

الملحق 1: مؤشرات قياس الحكامة

من بين أكثر الأدوات والآليات شيوعًا لقياس الحكامة نجد: مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية (IPC) ، قاعدة بيانات مناخ الأعمال(WBES) ، الدليل الدولي للمخاطر القطرية(ICRG) ، مؤشرات الحكامة العالمية (WGI) الصادرة عن للبنك الدولي، وقاعدة بيانات المؤسسات السياسية (قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية).

1. منظمة الشفافية الدولية (TI)

منظمة الشفافية الدولية منظمة غير حكومية تهدف إلى مكافحة الفساد ومنع الأنشطة الإجرامية الناجمة عن الفساد. وتنشر المنظمة سنوياً منذ عام 1995 المقياس العالمي للفساد، ومؤشر دافعي الرشاوى، ومؤشر مدركات الفساد. هذا الأخير يقيس مستويات إدراك فساد القطاع العمومي في أكثر من 168 دولة على مقياس من صفر (فاسد جداً) إلى 100 (نظيف جدا).

2. الدراسة العالمية حول بيئة الأعمال (WBES)

تبحث الدراسة العالمية حول بيئة الأعمال (WBES) مجموعة واسعة من التفاعلات بين المقاولات و الدولة. وقد تم تصميم هذه الدراسة لقياس عدة مجالات: الفساد، السلطة القضائية، مجموعات الضغط، مناخ الاستثمار وجودة بيئة الأعمال. وتهدف الدراسة إلى تقييم ظروف نمو المقاولات الخاصة وذلك بالتركيز على: السياسة الاقتصادية المحلية، والحكامة، والحواجز التنظيمية والمالية، والمرتبطة بالبنية التحتية والخدمات المقدمة للمقاولات. وتوفر الدراسة أساسًا للمقارنات الإقليمية لمناخ الاستثمار وبيئة المقاولات، كما تسمح بمقارنة حدة القيود التي تؤثر على المقاولات حسب خصائصها، كالحجم أو الملكية.

3. الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG)

يعد الدليل الدولي للمخاطر القطرية واحدا من أفضل المصادر العالمية لتحليل وتقييم المخاطر القطرية، حيث يغطي هذا الدليل 140 دولة ويتم تحديثه كل شهر. ويوفر كل عدد من هذا الدليل معلومات حول المخاطر المالية والسياسية والاقتصادية. كما تمنح الجداول الإحصائية للدليل الدولي للمخاطر القطرية قيما ل 22 مؤشرات التي تشكل أساسا لنموذج الأعمال لتعداد المخاطر من خلال افتحاص العناصر الخاصة بكل بلد كخطر صرف العملات والقيادة السياسية والجيش والفساد.

4. قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية (IPD)

توفر قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية قياساً للخصائص المؤسساتية للبلدان من خلال اعتماد مؤشرات مركبة تستند إلى بيانات الإدراك[24] . وقد صُممت هذه المؤشرات، المصنفة حسب كل من الوظائف المؤسساتية (9 وظائف) والقطاعات (4 قطاعات)، لتسهيل دراسة العلاقة بين المؤسسات والنمو على المدى الطويل والتنمية.

الجدول 1: هيكل الإطار التحليلي لقاعدة البيانات

[24] منذ عام 2008، أدرج معهد البنك الدولي بعض مؤشرات قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية (نسخة 2006) في مؤشرات الحكامة العالمية، (KAUFMANN, KRA AY et M ASTRUZZI, 2009). حيث تمثل مؤشرات قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية ٪ 7.2 من مؤشرات الحكامة العالمية بالنسبة للمصادر 33 المختلفة المساهمة في تشكيلها.

		القطاعات			
		-أ- المؤسسات العمومية، والمجتمع المدني	-ب- سوق السلع والخدمات	-ج- سوق الرساميل	-د- سوق الشغل والعلاقات الاجتماعية
الوظائف	1-المؤسسات السياسية	الحقوق والحريات العامة			الحرية، والتعددية النقابية
	2-الأمن والنظام العام	أمن الأشخاص والسلع			
	3-اشتغال الإدارات العمومية	الشفافية، رصد الفساد، واستقلال القضاء	خلق المقاولة		
	4-حرية اشتغال الأسواق		نصيب القطاع الخاص، والخصخصة، ومراقبة الأسعار	نصيب القطاع الخاص، والاستقلالية عن البنك المركزي	نصيب التشغيل في القطاع العمومي، وليونة سوق الشغل المهيكل
	5-تنسيق الفاعلين، الرؤية الاستراتيجية، والابتكار	قدرة الدولة على صنع القرار، والتنسيق على المستوى العمومي،	البيئة التكنولوجية للمقاولات	رأس مال المجازفة	التكوين المهني
	6-أمن المعاملات والعقود	أمن حقوق الملكية والعقود	معلومات حول جودة السلع، ووضعية المقاولات، والملكية الفكرية	أنظمة الضمانات، وواجبات الإعلام	احترام قانون الشغل
	7-تقنين الأسواق، والحوار الاجتماعي		تقنين المنافسة، وحكامة المقاولة	تقنين المنافسة، والقواعد الاحترازية، والإشراف	الحوار الاجتماعي
	8-العلاقات مع الخارج	تنقل الأشخاص، والمعلومات	الانفتاح التجاري	الانفتاح المالي	تنقل العمال
	9-التماسك الاجتماعي والحركية الاجتماعية	العدالة في التعامل، والحركية الاجتماعية، و التضامن		القروض الصغرى	تجزئة السوق

المصدر: مركز الدراسات الاستطلاعية والمعلومات الدولية (CEPII)

الجدول 2: خصائص الإصدارات الأربع لقاعدة بيانات الملامح المؤسساتية IPD

	قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية 2001	قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية 2006	قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية 2009	قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية 2012	قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية 2016
عدد البلدان المشمولة	51	85	123	143	144
عدد المتغيرات[25]	238	238	367	330	320
عدد المؤشرات	96	96	133/93[26]	130	127

المصدر: مركز الدراسات الاستطلاعية والمعلومات الدولية (CEPII)

5. مؤشرات الحكامة العالمية (WGI)

وضع البنك الدولي منذ عام 1995 قاعدة بيانات (مؤشرات الحكامة العالمية) حول الحكامة تتكون من ست

[25] يتطابق عدد المتغيرات مع عدد الأسئلة في الدراسة ثم يتم تجميع المتغيرات للحصول على المؤشرات. من المهم الإشارة إلى أنه لا يمكن مقارنة المتغيرات والمؤشرات من نسخة إلى أخرى لأن استمارة الأسئلة تغيرت من سنة إلى أخرى.

[26] تقترح نسخة 2009 طريقتين لتجميع المتغيرات، إحداهما تتميز ب 133 مؤشرا والأخرى 93 مؤشرا.

مؤشرات إجمالية تهم أكثر من 200 دولة، ويتم تطعيمها من 35 مصدرا وتنتجها حوالي ثلاثين منظمة منها الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG)، ومنظمة بيت الحرية، وغيرها. وتتعلق هذه المؤشرات بالمجالات التالية:

•**الاستقرار السياسي وغياب العنف:** يقيس هذا المؤشر احتمالية حدوث تغييرات عنيفة للنظام أو الحكومة، وكذا احتمالية وجود تهديدات خطيرة تهدد النظام العام، بما في ذلك الإرهاب. فهو يجمع بين الأسباب الداخلية والخارجية لمخاطر انعدام الاستقرار السياسي والصراعات بين مكونات المجتمع والإضرابات والعنف والجريمة في الشوارع وتهديدات الإرهاب.

• **رصد الفساد:** يقيس هذا المؤشر استخدام امتيازات السلطة لأغراض شخصية وخاصة إثراء الأفراد الذين يتمتعون بالسلطة . ويغطي هذا المؤشر أبعاد الحكامة المتعلقة بسياسات الشفافية ومكافحة الفساد وثقة الجمهور في نزاهة السياسيين وتردد أعمال الفساد واختلاس المال العام بسبب الفساد.

•**الصوت والمساءلة:** عملية يتم بموجبها اختيار الحكومات ومراقبتها وتغييرها. ويغطي هذا المؤشر العديد من الأبعاد مثل: حقوق الإنسان وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، وحرية الصحافة والمشاركة السياسية للمواطنين وحرية الانتخابات والشفافية وتميز العمل الحكومي بالمساواة في المعاملة وفعالية الرقابة البرلمانية على المؤسسات العمومية.

• **دولة الحق والقانون:** يتعلق هذا المؤشر بدرجة ثقة واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم تفاعلاتهم. ويشمل هذا المؤشر حقوق الملكية، ودرجة الثقة في المحاكم والشرطة، ونزاهة النظام القضائي، ومستوى حماية الملكية الفكرية، وتردد التهرب الضريبي، ودرجة أمن البضائع والأشخاص.

• **فعالية الحكومة:** يحدد هذا المؤشر مدى كفاءة البيروقراطية العمومية وجودة الخدمات العمومية. كما يهم أيضا تقييم السياسات الرامية إلى تحسين فعالية القطاع العام من خلال التسيير المالي، وقدرة الحكومة على حل مشاكل التنمية، وجودة البنية التحتية اللازمة لتنمية المقاولات، ودرجة تنفيذ القرارات، وتماسك القيادة السياسية.

• **جودة الضوابط التنظيمية:** يقيم هذا المؤشر المشاكل التنظيمية التي تعيق اشتغال الأسواق، ويقيس قدرة السلطات العمومية على تطوير وتنفيذ سياسات جيدة وضوابط تنظيمية تحفز تنمية القطاع الخاص. ويشمل هذا المؤشر عدة عناصر منها اتساق تفسير القوانين والأنظمة، وعيوب وتعقيد النظام الضريبي، والممارسات التنافسية غير النزيهة.

الملحق 2: ترتيب الدول حسب المؤشر الإجمالي للحكامة

البلد	مؤشرات الحكامة	الترتيب	البلد	مؤشرات الحكامة	الترتيب	البلد	مؤشرات الحكامة	الترتيب
سويسرا	1.71	1	ماليزيا	0.37	33	أوغندا	-0.76	65
النرويج	1.68	2	عمان	0.31	34	كينيا	-0.77	66
السويد	1.63	3	إفريقيا الجنوبية	0.29	35	ساحل العاج	-0.79	67
فنلندا	1.62	4	بلغاريا	0.26	36	غواتيمالا	-0.80	68
كندا	1.62	5	اليونان	0.24	37	نيكاراغوا	-0.84	69
هولندا	1.57	6	باناما	0.22	38	بوليفيا	-0.86	70
الدنمارك	1.56	7	غانا	-0.03	39	النيجر	-0.89	71
أستراليا	1.52	8	الأرجنتين	-0.06	40	أوكرانيا	-0.89	72
ألمانيا	1.44	9	الأردن	-0.10	41	الغابون	-0.90	73
إيطاليا	1.41	10	البيرو	-0.11	42	الطوغو	-0.91	74
النمسا	1.41	11	هنغاريا	-0.11	43	الهندوراس	-0.92	75
سنغافورة	1.37	12	السينغال	-0.16	44	روسيا	-0.95	76
اليابان	1.36	13	الكويت	-0.20	45	كمبوديا	-0.99	77
المملكة المتحدة	1.33	14	البرازيل	-0.20	46	مدغشقر	-1.00	78
بلجيكا	1.26	15	جمهورية الدومنيك	-0.22	47	مالي	-1.01	79
هونغ كونغ	1.26	16	كولومبيا	-0.23	48	بنغلاديش	-1.04	80
الولايات المتحدة	1.24	17	الهند	-0.23	49	مصر	-1.06	81
إستونيا	1.21	18	إندونيسيا	-0.25	50	موريتانيا	-1.07	82
البرتغال	1.19	19	المغرب	-0.28	51	إثيوبيا	-1.08	83
مالطا	1.17	20	تايلاند	-0.29	52	الجزائر	-1.12	84
الأوروغواي	1.06	21	تونس	-0.31	53	باكستان	-1.13	85
فرنسا	1.06	22	تركيا	-0.35	54	الموزمبيق	-1.14	86
الشيلي	1.04	23	فيتنام	-0.37	55	الكاميرون	-1.24	87
جمهورية التشيك	1.04	24	المكسيك	-0.39	56	نيجيريا	-1.29	88
ليتوانيا	0.99	25	الصين	-0.40	57	أنغولا	-1.33	89
موريشيوس	0.97	26	البنين	-0.43	58	هايتي	-1.41	90
قبرص	0.95	27	الفلبين	-0.44	59	تشاد	-1.59	91
إسبانيا	0.92	28	بوركينافاسو	-0.52	60	فنزويلا	-1.61	92
بولندا	0.81	29	كازاخستان	-0.54	61	جمهورية إفريقيا الوسطى	-1.63	93
كوريا الجنوبية	0.80	30	باراغواي	-0.58	62	السودان	-1.73	94
الهند	0.59	31	تنزانيا	-0.59	63			
ناميبيا	0.41	32	الإكوادور	-0.75	64			

الملحق 3: نتائج تقديرات مجموعات البلدان الثلاث

البلدان ذات الدخل المرتفع: ألمانيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الشيلي، كوريا الجنوبية، قبرص، الدنمارك، إسبانيا، إستونيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فنلندا، فرنسا، اليونان، هونغ كونغ، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، الكويت، ليتوانيا، مالطا، النرويج، عمان، هولندا، بولندا، البرتغال،المملكة المتحدة، سنغافورة، السويد، سويسرا، وجمهورية التشيك؛

البلدان ذات الدخل المتوسط: جنوب إفريقيا، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، الصين، كولومبيا، الكونغو، ساحل العاج، دومينيكا، الإكوادور، مصر، الغابون، غانا، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، الهند، اندونيسيا، الأردن، كازاخستان، ماليزيا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، نيكاراغوا، نيجيريا، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، رومانيا، روسيا، السنغال، السودان، تايلاند، تونس، تركيا، أوكرانيا، أوروغواي، فنزويلا، وفيتنام

البلدان ذات الدخل المنخفض: بنغلاديش، البنين، بوركينا فاسو، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، إثيوبيا، غينيا، هايتي، كينيا، مدغشقر، مالي، موزمبيق، النيجر، تنزانيا، تشاد.

متغيرات النماذج:

ICG : المؤشر المركب للحكامة، SB : الميزانية، DP : النفقات العامة،TINV : معدل الاستثمار، TINF :معدل لتضخم،Touv: معدل الانفتاح، CDEMO : النمو السكاني،LAT : خط العرض،IDE: الاستثمارات الأجنبية المباشرة،SP : الاستقرار السياسي، CC : رصد الفساد، VR : الصوت والمسؤولية،ED : دولة الحق والقانون، EG : الفعالية الحكومية، QR : جودة الضوابط التنظيمية.

نتائج العينة المكونة من 94 دولة

الناتج الداخلي الإجمالي الفردي	طريقة المربعات الصغرى العادية MCO			التأثيرات الثابتة [27]		أسلوب اللحظات المعممة في النظام GMM		
	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3[28]	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذ ج 1	النموذج 3
ICG	0,861***		0,667***	0,17***		0,224***	1,13*	0,539*
SB	0,039***	0,033***		-0,003***		-0,003	0,014	
DP	0,003***	0,001**		-0,002***		-0,002***	0,0003	
TINV	0,000	-0,004**		0,006***	0,071***		-0,004	
TINF	0,006***	0,010***		-0,002***	-0,017***		0,05	
TOUV			-0,000			0,000		-0,000**
CDEMO			-1,137***			0,000***		-0,116
LAT			0,014***					
IDE			-0,000			0,000		0,000
VR		-0,001			-0,002***			
SP		0,002*			-0,001**			
EG		0,038***			-0,000			
ED		-0,005*			0,008***			
ثابتة	9,12***	7,84***	9,15***	9,19***	8,97***	9,27***	9,33	8,957***
Arellano-Bond test for AR(1)							0,044	0,015
Arellano-Bond test for AR(2)							0,630	0,611
Sargan test							0,339	0,368
Hansen test							0,923	0,676

*هام عند عتبة 10٪، ** هام عند عتبة 5٪، *** هام عند عتبة 1٪.

نتائج البلدان ذات الدخل المنخفض

	طريقة المربعات الصغرى العادية MCO		التأثيرات الثابتة	
	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 1	النموذج 2
ICG	0,133***		0,118*	
SB		-0,009*		0,001
DP	-0,005***	-0,005***	-0,002***	-0,002***
TINV	0,014***	0,004*	0,004	0,007***
TINF		0,021		-0,013
TOUV	0,007***		-0,004	
CDEMO	0,956***		-0,061***	
LAT	-0,008***		0	
IDE	-0,028***		0,006	
CC		-0,006***		-,001
QR		0,006***		-0,001
ED		0,014***		0,007*
EG		-0,009***		-0,004*
ثابتة	7,04***	7,09***	7,27***	7,17***
عدد الملاحظات	210			
عدد البلدان	14			

*هام عند عتبة 10٪، ** هام عند عتبة 5٪، *** هام عند عتبة 1٪.

نتائج البلدان ذات الدخل المتوسط

	طريقة المربعات الصغرى العادية MCO		التأثيرات الثابتة	
	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 1 (تأثيرات عشوائية)[29]	النموذج 2 (تأثيرات ثابتة)
ICG	0,184***		0,182***	
SB				
DP	-0,005***	-0,000	-0,028***	-0,001***
TINV	0,006**	0,004	0,008***	0,007***
TINF				
TOUV	-0,000***	-0,000***	0,000***	0,000***
CDEMO	-0,179***	-0,144***	-0,028***	-0,010*
LAT	0,004**		0,010*	
IDE		-0,001	-0,006***	-0,000
QR		0,021***		0,003***
CC		0,007***		0,000
SP		0,003***		0,007*
ثابتة	9,33***	7,68	8,80***	9,06
عدد الملاحظات	690			
عدد البلدان	46			

*هام عند عتبة 10٪، ** هام عند عتبة 5٪، *** هام عند عتبة 1٪.

نتائج البلدان ذات الدخل المرتفع

	طريقة المربعات الصغرى العادية MCO			التأثيرات الثابتة		
	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 1 (تأثيرات عشوائية)	النموذج 1 (تأثيرات ثابتة)	النموذج 3 (تأثيرات عشوائية)
ICG	0,138***		0,068***	0,181***		0,194***
SB	0,031***	0,026***		0,002**	0,003**	
DP	0,003***	0,031***	0,002***	0,000***	0,001***	-0,000
TINV	0,010***	0,014		0,008***	0,007***	
TINF	-0,062***	-0,028***		-0,004	-0,003	
TOUV			0,002***			0,004***
CDEMO			0,138***			-0,007
LAT						
IDE		-0,001**				-0,000
QR		0,0011***			0,009***	
EG		0,014***			-0,002	
VR		-0,008			-0,000	
ثابتة	9,99***	8,87***	10,12***	10,05***	9,71***	10,11***
عدد الملاحظات	510					
عدد البلدان	34					

*هام عند عتبة 10٪، ** هام عند عتبة 5٪، *** هام عند عتبة 1٪.

الملحق 4: المتغيرات التوضيحية لمحاور العوامل (قاعدة بيانات الملامح المؤسساتية لسنة 2016)

المتغيرات التوضيحية للمحور الأفقي

	اسم المتغير	الإحداثيات على المحور 1
A305	اشتغال القضاء	0,910
A302	مستوى الفساد	0,883
A905	تغطية الخدمات العمومية لكل التراب الوطني	0,871
A602	العدالة التجارية	0,858
B602	احترام الملكية الفكرية	0,853
B601	توحيد المعلومات حول جودة السلع والخدمات	0,848
D900	جودة الخدمات العمومية (المقدمة من طرف القطاع العام)	0,845
A507	جودة عملية وضع السياسات العمومية	0,842
D402	أهمية العمل غير المهيكل	0,828
A509	التكيف والابتكار	0,816
A300	موثوقية المعلومات الاقتصادية الرسمية	0,814
A906	التضامن المؤسسي	0,812
D902	أهمية عمل الأطفال	0,812
A904	المساواة في المعاملة من طرف الدولة	0,804
D903	الحواجز التي تعوق التقدم الاجتماعي	0,798
A604	نقض العقود من قبل الدولة	-0,634
C900	أهمية القروض الصغرى	-0,685

المتغيرات التوضيحية للمحور الرأسي

	اسم المتغير	الإحداثيات على المحور2
A309	حرية إنشاء واشتغال المنظمات	0,660
B802	عوائق الانفتاح المالي	0,635
C400v	حصة البنوك العمومية في المنظومة البنكية	0,614
B501	الدعم العمومي للابتكار	-0,408

الملحق 5: لائحة بلدان العينة

البلد	الرمز ISO-3	البلد	الرمز ISO-3	البلد	الرمز ISO-3
سويسرا	CHE	ماليزيا	MYS	تركمنستان	TKM
النرويج	NOR	عمان	OMN	كينيا	KEN
السويد	SWE	إفريقيا الجنوبية	ZAF	ساحل العاج	CIV
فنلندا	FIN	بلغاريا	BGR	غواتيمالا	GTM
كندا	CAN	اليونان	GRC	نيكاراغوا	NIC
هولندا	NLD	باناما	NLD	بوليفيا	BOL
الدنمارك	DNK	غانا	GHA	النيجر	NER
أستراليا	AUS	الأرجنتين	ARG	أوكرانيا	UKR
ألمانيا	DEU	الأردن	JOR	الغابون	GAB
إيطاليا	ITA	البيرو	PER	رومانيا	ROU
النمسا	AUT	هنغاريا	HUN	الهندوراس	HND
سنغافورة	SGP	السينغال	SEN	روسيا	RUS
اليابان		الكويت	KWT	كمبوديا	KHM
المملكة المتحدة	GBR	البرازيل	BRA	مدغشقر	MDG
بلجيكا	BEL	جمهورية الدومنيك	DOM	مالي	MLI
هونغ كونغ	HKG	كولومبيا	COL	غينيا	GIN
الولايات المتحدة	USA	الهند	IND	مصر	EGY
استونيا	EST	اندونيسيا	IDN	موريتانيا	MRT
البرتغال	PRT	المغرب	MAR	إثيوبيا	ETH
مالطا	MLT	تايلاند	THA	الجزائر	DZA
الأوروغواي	URY	تونس	TUN	باكستان	PAK
فرنسا	FRA	تركيا	TUR	الموزمبيق	MOZ
الشيلي	CHL	فيتنام	VNM	الكاميرون	CMR
جمهورية التشيك	CZE	المكسيك	MEX	نيجيريا	NGA
ليتوانيا	LTU	الصين	CHN	أنغولا	AGO
موريشيوس	MUS	البنين	BEN	هايتي	HTI
قبرص	CYP	الفلبين	URY	تشاد	TCD
إسبانيا	ESP	بوركينافاسو	BFA	فنزويلا	VEN
بولندا	POL	كازاخستان	KAZ	جمهورية إفريقيا الوسطى	CAF
كوريا الجنوبية	KOR	باراغواي	PRY	الس	SDN
الهند	IND	تنزانيا	TZA		
إيرلندا	IRL	الإكوادور	ECU		